

نظريةُ البقاءِ في العربيةِ "النونُ نموذجاً"

يس أبو الهيجاء

جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية

ملخصُ البحثِ

ينهضُ هذا البحثُ من فرضِ أن دراسةَ العربيةِ تتألفُ من طائفةٍ من النظرياتِ، تُشكّلُ مجموعها النظريةَ اللغويةَ العربيةَ الكليةَ. ويتغيّ هذا البحثُ الكشفَ عن وجهٍ من الوجوهِ النظريةِ في النحوِ العربيِّ، بمفهومه العامِّ، ألا وهو نظريةُ البقاءِ، وهي نظريةٌ تحاولُ تجليةَ جانبٍ من جوانبِ العربيةِ، استخداماً وتنظيراً. والبحثُ يتناولُ هيئةً من هيئاتِ هذه النظريةِ، التي تماهتْ في نظريةِ الحذفِ. ويحاولُ - ما استطاعَ - أن يُشكّلَ لها كياناً يُناظرُ كيانَ نظريةِ الحذفِ.

وقد تناولتُ في هذه النظريةِ جانباً من مسائلِ الخِلفةِ في التّوناتِ عندَ اجتماعها. ذلك الذي أودعَ فيه النحاةُ كثيراً من حُججهم، وعليهم، ومصطلحاتهم. ولئن لم نجدُ أحداً من اللغويينَ بعامةٍ - فيما أعلم - وقفَ على هذه النظريةِ باباً مستقلاً، ومنهجاً متكاملأً للنظرِ النحويِّ بمفهومه العامِّ فإنهم عالجوها منجّمةً في كثيرٍ من الأبوابِ النحويةِ والصرفيةِ والصوتيةِ، ونظّروا لمذاهبهم فيها.

إنّ نظريةَ البقاءِ إنما هي نظريةٌ تفسيريةٌ، وهي مناظرٌ موضوعيٌ لنظريةِ الحذفِ، على أنّها تلجُ الظواهرَ من بابِ البقاءِ لا الحذفِ، وتتعدّدُ بالعناصرِ المتوّجةِ بالبقاءِ. وقد عرّفها البحثُ بأنّها النظريةُ التي تقومُ على التنظيرِ لبقاءِ عنصرٍ من عناصرِ الجملةِ؛ كلمةً أو ما يمثّلها، أو حرفٍ، دونَ غيره عندَ اجتماعها، ممّا يشارِكُه بعلاقةٍ من العلائقِ، أو صفةٍ من الصفاتِ. وممّا لا شكَّ فيه أنّها ليستُ منفصلةً من نظريةِ الحذفِ، بل هي مستخلصةٌ من مذاهبِ

النحويين المنعكسة في تلك النظرية، وقد بينَ البحثَ الحدَّ الذي يفصلُها من نظرية الحذف.

أما عمارةُ هذا البحثِ فتنقسمُ إلى أربعِ مسائلٍ من بقاءِ بعضِ النوناتِ عند اجتماعِها. وقد أفرَدَ البحثُ باباً لتسجيلِ عللِ النحويينَ في التنظيرِ لكلِّ مسألةٍ من تلكَ المسائلِ، ثم أنشأَ باباً ذكَّرَ فيه مصطلحاتِ النحويينَ بعامَّةٍ في هذه النظرية، تصريحاً أو استخلاصاً. وانتهى إلى نقدِ الأسسِ المنطقيةِ التي قامتْ عليها عند النحويينَ في مسألةِ تخفيفِ النونِ في المسائلِ المذكورة، وتشتيتهم مسائلها بين النحوِ والصرفِ. وأسسَ لنظرٍ جديدٍ مبنيٍّ على القيمِ الصوتيةِ في هذه النظرية، في المسائلِ التي طرحها البحثُ.

وبعدُ، فالبحتُ - فيما يظنُّ الباحثُ - نهجٌ يفتحُ للدارسينَ باباً، لم يكنْ غائباً عنهم غياباً تاماً، بل كانَ يختلطُ بغيره، ما يضيغُ معالمه. ولئن تناولَ هذا البحثُ جزءاً يسيراً من نظريةِ البقاءِ، وجزءاً يسيراً أيضاً من مسائلِ البقاءِ والخلفةِ في حرفِ أو صوتِ النونِ، فإنَّ ثمةَ قضايا أخرى كثيرةً يمكنُ درجُها وتناولها تحت هذه النظرية، نحواً، وصرفاً، وصوتاً، بل ودلالة. والوصولُ فيها إلى مسالكِ الفكرِ اللغويِّ لدى القدماءِ، والسعي إلى الإفادةِ منه وتقويمه.

١: العربيةُ نظريات:

ينهضُ البحثُ من فرضِ أنَّ دراسةَ العربيةِ تقومُ على طائفةٍ من النظرياتِ، تولَّفُ بمجموعِها النظريةَ اللغويةَ بكليتها. ولا جرمَ أنَّ تلكَ النظرياتِ شادت هيكلاً العربيةِ العظيمِ، وأوصلتْ معماره إلى هذا الصَّرحِ الباذخِ، ومما لا شكَّ فيه أيضاً أنه كما أنَّ للصرحِ العظيمِ أسساً وقواعدَ ومفاصلَ، لا يقومُ إلا بها، ولا يستوي إلا بوجودها، فإنَّ فيه من التزيُّدِ والعروضِ ما يكونُ أكثرَ جمالاً بفقدِهِ والتخلُّصِ منه.

إنّ نظرية البقاء تقفُ بين النظريات التي قامَ عليها علمُ العربية، ولئن نهضَ هذا العلمُ على نظرياتٍ قازةٍ، أُحكمتْ صنعُها، واستُكملَ منهجُها، وتضافرَ على صقلها علماءُ أفاضلٍ، كنظريةِ العملِ والعاملِ، ونظريةِ العلةِ، فقد قامَ على نظرياتٍ أخرى تفاوتتْ فيها الصنعةُ، وتفرقتْ بها المناهجُ كنظريةِ الأصلِ والفروعِ، والحذفِ والتقديرِ، والإضمارِ والإظهارِ، والتقديمِ والتأخيرِ، والعوضِ والمعوضِ، والأصولِ المرفوضةِ، والموضعِ، والإدغامِ، والإبدالِ، والإعلالِ...، ومنها نظريةُ البقاءِ التي نتكلّمُ عليها.

وإنما سُئلَ هذه القضايا في مصطلحِ النظريةِ لأنها تقومُ جميعاً على أسسٍ وفروضٍ نظريةٍ قازةٍ، منهجاً وتطبيقاً، انطلقَ منها اللغويونَ لتفسيرِ الظواهرِ اللغويةِ، التي بدتْ في استعمالِ العربِ للغتهم. والتي تشكّلُ معاً ما يمكنُ أن يسمّى النظريةَ اللغويةِ العربيةِ الكليةِ أو العامةِ.

ولو أننا نصبنا آلةً كالطائرةِ أو السيارةِ في مقابلِ النظامِ اللغويِّ، لكانَ ادّعاءُ أنّ المُحرَكَ في هذه المركباتِ وأشباهها يتفرّدُ بوصفها خطأ كبيراً، على أساسيةِ المُحرَكِ في عملِ هذه الآلاتِ، فهي عبارةٌ عن نظامٍ متكاملٍ، يساندُ المُحرَكَ فيه الكثيرُ من الأنظمةِ المترابطةِ، كنظامِ الكهرباءِ، والاحتراقِ، والتوازنِ، والتبريدِ، والفراملِ... تشكّلُ مجموعها وصفَ هذه الآلاتِ. وكذا هي اللغاتُ، فإن كلَّ نظامٍ تتجلّى فيه نظريةٌ عامّةٌ تصفه، وتميِّزُ هويتهُ، ويتألّفُ من نظرياتٍ جزئيةٍ واصفةٍ لهذا النظامِ، تتكاملُ في رسمِ الصورةِ الكليةِ له.

لم يسلكِ اللغويونَ القدماءُ مصطلحَ النظريةِ في كلامهم، ومن عجبٍ أنّه مع كثرةِ تردادِ هذا المصطلحِ عندَ اللغويينَ العربِ المُحدثينَ، في عُنواناتهمِ ومناقشاتهمِ فإنّه يعزّ على الباحثِ أن يقفَ على نظَرٍ بيّنٍ لمفهومِ هذا المصطلحِ في التراثِ اللغويِّ العربيِّ بعامةٍ، يبيّنُ جوانبه، وعناصرَ نقائه ومفارقتهِ للنظريةِ اللغويةِ عندَ

الغربيين، ولعلّ مصطلح النظرية في العربية يكادُ يربغُ على قضية العملِ والعملِ، يقول د. حسن المَلخ^(١): "إنّ نظرية النحو أوسعُ من حدودِ نظرية العملِ، ولكنّ سِحْرَ نظرية العملِ غطّى العيونَ على الجوانبِ النظريةِ الأخرى في نظرية النحو العربي"، وهو مقارنةٌ حَقِيقِيَّةٌ للقضية.

ولعلنا بدايةً نفيّدُ شيئاً من الوقوفِ على المفهومِ العامِّ للنظرية، على الاختلافِ البينِ في تعريفها، وتفرّقِ مناهجها. وفي مُكَنَّتِنَا القولُ أنّها الرَبْطُ بينَ مفهومين أو أكثرَ، من أجلِ صياغةِ فرضيةٍ مُحْكَمَةٍ، لمجموعِ العلاقاتِ التي تقومُ بينَ أجزاءِ ظاهرةٍ ما، أو ظواهرَ عدةٍ، وتبيينِ المبادئِ الأساسيةِ التي تشكّلُ الظاهرةَ موضوعَ البحثِ، التي تتغيّرُ الفرضيةُ النظريةُ الكشَفَ عنها. وهي تتجاوزُ تحليلَ الواقعِ إلى التنبؤِ بحركةِ التغيّراتِ التي تطرأُ على المُعطياتِ المتشابهةِ موضوعِ التنظيرِ. ونحن ههنا معنيونَ بالجانبِ اللغويِّ من هذا التعريفِ. ولا يفوتنا أنّ هذه النظرياتِ ليست سواءً، في وضوحِ تلكِ العلاقاتِ، ولا في المقدرةِ على تفسيرها والكشفِ عنها، ومواءمتها للروائزِ. وينبني على هذا تفاوتُ النظرياتِ في إحكامها، والقَبولِ بنتائجها.

وإذا كانت اللغةُ نظاماً متكاملأً من الأصواتِ والبنى والتراكيبِ والدلالةِ فإنه يلزمُ اللغويينَ أن يعكسوا فرضياتِ أو نظرياتِ تجلّي تفاصيلِ هذا النظامِ، وتكوّنُ النظريةَ الكبرى التي تشكّلُ هويته. فالنظرياتُ من جانبٍ آخرَ على ما يقولُ الدكتور عبدالدايم^(٢): "هي تلكِ الفروضُ الذهنيةُ التي يضعها العلماءُ في تحديدهم لأنظمةٍ؛ أي أنّ النظرياتِ هي المقابلُ الذهني الذي يضعه العلماءُ لأنظمةٍ التي تقومُ في الظاهرةِ نفسها، لا في عقولِ العلماءِ". ولعلّ في هذا يكونُ جوابُ سؤالِ

١. المَلخ، حسن، التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، ط١، ٢٠٠٢: ٣٧.

٢. محمد عبدالعزيز عبدالدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦: ٣٣.

الدكتور كمال شاهين^(١): "نحن لا ندري ما النظرية اللغوية التي استند إليها قدماء النحاة في دراستهم للنظام اللغوي، ولا ما منهج الدرس اللغوي العربي القديم؟"

وقد وقف الدكتور عبدالدايم على آراء المستشرقين الذين درسوا العربية على هذا المنهج، وعلى رأسهم فرستينغ، في ترجمته وتعليقه على كتاب "علل النحو للزجاجي"، الذي عنون لكثير من موضوعاته بالنظرية^(٢). كما تكلم على نظرية الفئات أو الأجناس النحوية في كتابه^(٣): Greek Elements in Arabic Linguistic Thinking، ملامح يونانية في الفكر اللغوي العربي. وممن ذكّر على هذا المنهج تالمون (Talmon)، وجونثان أوينز (Jonathon Owens)^(٤).

إن المقصود بنظرية قضية البقاء إنما هو إبرازها والتركيز عليها، ولم شتاتها، ثم إخضاعها للدراسات التي تستخلص المبادئ الأساسية لهذه النظرية، في مختلف الميادين اللغوية التي تتمظهر فيها، كجزء من النظرية اللغوية العربية العامة، في مقابل نظرية الحذف. ولا بد في ذلك من الوقوف على المنهج الذي عالج به القدماء هذه النظرية، وتحليل تعاليمهم، والأصول التي استندوا إليها في التنظير لهذه القضية، وتسجيل مصطلحاتها عندهم، أو استنباطها، ثم العبور بمسائلها إلى تفسير متوازن، يخلصها مما علق بها من تأويلات وتعليقات، بعيدة من اللغة ومسالكتها.

١. شاهين، كمال، نظرية النحو العربي القديم، دراسة تحليلية للتراث اللغوي العربي، من منظور علم النفس الإدراكي: ٥٧. وينظر: النظرية اللغوية: ٧٧.

٢. ينظر: النظرية اللغوية: ٤٧، كما ينظر أيضاً: Az- The explanation of Linguistic Causes Versteegh, Kress, Zggajys Theory of Grammar Introduction.

٣. النظرية اللغوية: ٤٧، وينظر: ملامح يونانية في الفكر اللغوي العربي، فرستينغ، كيس، ترجمة محمود كناكري، عالم الكتب الحديث، الأردن، إربد، ط٢، ٩١: ٢٠٠٣.

٤. ينظر: النظرية اللغوية: ٤٧، وما بعدها.

أما عمارة هذا البحث فتنقسم إلى أربع مسائل من مسائل البقاء والخلفة في النون، وتلي بعض المسائل ملحقات. وفي ذيل كل مسألة باب لتسجيل العلة الواردة في البقاء، موضوع المسألة، حتى يسهل حصرها، وتبيين الأسس النظرية التي قامت عليها المسألة. ثم يلي هذه المسائل جميعاً بابٌ مُستقلٌ لتسجيل المصطلحات التي استخدمتها النحاة في التنظير لهذه القضية بعامّة. وقد جاءت مسائل البحث على النحو الآتي:

- الأولى: اجتماع نون النسوة، مع نون الوقاية.
- الثانية: اجتماع نون الرفع مع نون الوقاية.
- الثالثة: اجتماع نون الأحرف الناسخة وحرفي الجرّ "من" و"عن"، أو وبعض الظروف مع نون الوقاية.
- الرابعة: اجتماع نون الأفعال الخمسة مع نون التوكيد.

بادئاً يمكننا أن ننتقظ معالم نظرية البقاء في كثير من أنظار النحويين ومفهوماتهم قديماً ومحدثين، فهي قضية مُستطيلة، تتبدى في أصول منهجهم، وفي تطبيقاتهم. على أنها أشتات، تفرقها الظواهر النحوية والصرفية بمفهومها الشامل، وتتعاورها العلة، ولكنها تآررُ إلى أصلٍ هو أقرب إلى المنطق منه إلى طبيعة اللغة.

ولئن لم نجد أحداً من اللغويين بعامّة - فيما أعلم - وقف على هذه النظرية باباً مستقلاً ومنهجاً متكاملًا للنظر النحوي أو الصرفي فإنهم عالجوها منجماً في كثير من الأبواب النحوية والصرفية، ونظروا لمذاهبهم فيها. وقد تناولوها من باب الحذف لا البقاء. فهي نظرية - في جلتها - منعكسة. وهي، بعد، ليست ابتكاراً بقدر ما هي توصيفٌ لظاهرة لغوية، حالت في كثير من تحليلات اللغويين وتوصيفاتهم.

ولعلّ هذا البحث يترك الباب مُشرعاً لمن أراد أن يعالج الكثير من جوانب النحو أو الصرفِ بمعناه الواسع، ممّا يندرج ضمن هذا المفهوم، تحت عباءة هذا المنهج المستحدث؛ لتعدو هذه النظرية بيّنة المعالم.

إنّ نظرية البقاء إنما هي نظرية تفسيرية، وهي مناظرٌ موضوعيٌ لنظرية الحذف، على أنّها تلج الظواهر من باب البقاء لا الحذف، وتتعدّد بالعناصر المتوّجة بالبقاء. ولئن كان ضربة لازب - في هذه النظرية - أنّ كلّ بقاء يناظره حذفٌ عضويٌّ، فليس كلّ حذفٍ بعامةٍ يوازيه بقاءً، بعد تنحية السياق وتجلياته، ولعلّ هذا من أميز معالم هذه النظرية.

وعليّ بديناً أنّ أدلّف خطوةً أخرى في تحديد معالم القصد - المفترض - لهذه النظرية، فهي النظرية التي تقوم على التعليل لبقاء عضوٍ أو عنصرٍ من عناصر الجملة؛ كلمةٍ أو ما يمثلها، أو حرفٍ، دون غيره عند اجتماعها، ممّا يشاركه بعلاقةٍ من العلائق، أو صفةٍ من الصفات.

وسأتناولُ هنا جانباً من هذه النظرية؛ إذ سأقفُ منها على هيئةٍ من اجتماع النونات، وتشكلاتها الوظيفية في هذا الباب؛ سواءً كانت هذه النونُ حرفَ معنى أم ضميراً، أم حرفَ إعرابٍ، وبقاءً إحداها. فالنونُ من أكثر الأصوات العربية استعمالاً، وتفاعلاً، وهي، بعد، من أبرز النماذج في هذه النظرية.

١:٢: المسألة الأولى: اجتماع نون النسوة، مع نون الوقاية:

لعلّ سببويه أولٌ من عرضَ لقضية البقاء في هذه المسألة، إذ قال^(١): "وإذا كان فعلٌ الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك لتفعلن ذلك... لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها استتقالاً... وقد

١. سببويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٩٨: ٥١٩/٣-٥٢٠.

حذفوها فيما هو أشدُّ من ذا^(١)، بلغنا أنَّ بعضَ القراءِ قرأ^(٢) ﴿اتَّحَاوَنِي﴾ الأنعام: ٨٠،
٨٠، وكان يقرأ^(٣) ﴿هَبِم تَبَشَّرُونَ﴾ الحجر: ٥٤، وقال عمرو بن مَعْدٍ يَكْرِب:

تَرَاهُ كَالنَّعَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فُلِّيَنِي
يريد "فليئني".

فسيبويه في هذا النصِّ القصيرِ يعرضُ للقضيةِ بمجملها؛ إذ يذكرُ اجتماعَ
نونِ الرفعِ مع نونِ التوكيدِ، ونونِ الوقايةِ، وهو يجعلُ البقاءَ لنونِ الوقايةِ والتوكيدِ.
ثم نراه يسجِّلُ شاهداً اجتمعتُ فيه نونُ الوقايةِ مع نونِ النسوةِ، وبقيت إحداهما، ولم
يصرِّح ببقاء أيٍّ منهما.

أما من حيثُ القضيةِ فإنِّي استهلَّها كما بدتْ في الشاهدِ المَسْكُوتِ عنه،
فأعرضُ بادئاً لقضيةِ البقاءِ في مسألةِ اجتماعِ نونِ النسوةِ مع نونِ الوقايةِ، وأرجئُ
سائرَ المسائلِ التي تحتاجُ إلى وقفةٍ أطولٍ؛ حتى يتسنى لنا الوقوفُ على جوانبِ
هذه القضيةِ، وتحليلِ معالمِ نظريةِ البقاءِ فيها.

١. يعني أنهم حذفوها من نونين.

٢. هذه قراءة نافع وابن هشام وذكوان والداجوني في جُلِّ طرقه، وأبي جعفر، وقرأها الباقر بالنون
المشددة. ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، أبو بكر، أحمد بن موسى، تحقيق: شوقي ضيف،
دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ: ٢٦١. وحجة القراءات، ابن زنجلة، عبدالرحمن بن محمد،
تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٢: ٢٥٧. والبحر المحيط، أبو حيان، محمد
بن يوسف، تحقيق: عادل عبدالوجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١: ١٧٤/٤.
الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، محمد بن أحمد، دار التراث: ٢٩/٧. و"إنحاف فضلاء البشر في
القراءات الأربع عشر"، الدمياطي، شهاب الدين، أحمد بن محمد، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب
العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨: ٢٦٧/١.

٣. الحجر: ٥٤. وهي قراءة نافع، وقرأ ابن كثير بالتشديد.

بادئاً لم تجتمع نون النسوة مع نون الوقاية في القرآن الكريم مطلقاً^(١). وإذا كان سيبويه - كما ذكر - لم يحدّد أيّ النونين الباقية في الشاهد، فقد جعلها أبو سعيد السيرافي نون الضمير، وعلّل بقاءها؛ فقال^(٢): "وينبغي أن تكون النون المحذوفة النون التي مع الياء الثانية، لا التي مع الياء الأولى في "قَلْبِنِي"، فهي ضميرُ الفاعلاتِ، والنونُ الثانيةُ لغيرِ معنى، لا يُخِلُّ سقوطُها بالكلام". وعلّل ابنُه الكسِرَ في نونِ الضمير^(٣): "فإن قال قائل: فالنونُ التي هي علامةُ مبنيةٍ على الفتح، والنونُ التي مع الياء مكسورةٌ، وهذه النونُ الباقيةُ مكسورةٌ، فينبغي أن نجعلها النونَ التي تُستعملُ مكسورةً، ولا نجعلها النونَ التي هي مبنيةٌ على الفتح، ثم كُسِرَتْ لما حذفتُ النونُ مع الياء. قيلَ له لا يُنكَرُ أن تُكسِرَ النونُ التي هي علامةُ إذا وقعتْ بعدَ الياء، وقد رأيناها فعلوا مثلَ هذا في قولهم "ليتي"، حينَ اضطرُّوا فكسروا "تاء" "ليت"، وهي مبنيةٌ على الفتح".

وكان عرضُ الأخفش للشاهدِ المذكورِ، وذهبَ إلى بقاءِ نونِ الضميرِ، قال^(٤): "فحدَفَ النونَ الآخرةَ؛ لأنها النونُ التي تزدادُ لِيُتْرَكَ ما قبلُها على حاله، وليستْ باسمٍ، فأما الأولى فلا يجوزُ طرحُها، فإنها الاسمُ المضمَر". وتبعه المبردُ

١. وينظر: عُزيمة، محمد عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة: ٤/٣: ٣٤٩.

٢. السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد مهدي، وسيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ٤/٢٥٤. وينظر: ابن أبي سعيد السيرافي، يوسف، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي سلطاني، مطبعة الحجاز، دمشق، ١٩٧٦م: ٢/٣٠٣-٣٠٤. والشنتمري، الأعم، "تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب، في علم مجازات العرب"، تحقيق: زهير سلطان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٩٢م: ٥٢٠.

٣. ابن أبي سعيد السيرافي، يوسف، شرح أبيات سيبويه: ٢-٣٠٣-٣٠٤.

٤. الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م: ١/٢٥٤.

(٢٧٧هـ)^(١). والأخفش يَعُدُّه من بابِ الاضطرارِ، إذ نَقَلَ عنه السَّمِينُ الحلبيّ (٧٥٦هـ) - في المسألةِ نَفْسِهَا - قولَه في بيتِ مُتَمِّمِ بنِ نُؤَيْرَةَ^(٢):

ولقد عَلِمْتُ ولا مَحَالَةَ أَنَّنِي لِلْحَادِثَاتِ فَهَلْ تَرَيْنِي أَجْرَعُ

"فهذا يجوزُ على الاضطرارِ".

وخالفَ الرَّجَاجُ، وجعلَ البقاءَ للنونِ الثانيةِ، إذ قال عندما عرضَ لقولِهِ تعالى: ﴿يُعْجِزُونَ﴾ الأنفال: ٥٩^(٣): "فَتُحِ النُّونِ الاختيَارُ، ويجوزُ كسرُها على أن يكونَ المعنى أنهم: لا يُعْجِزُونَنِي، بحذفِ النونِ الأولى لاجتماعِ النونينِ، وذكر: "تراه كالتغام... البيت". والظاهرُ من كلامِ الرَّجَاجِ أَنَّهُ لا يَفَرِّقُ - في هذه المسألةِ - بينَ نونِ الضميرِ ونونِ الرفعِ، فهو يَنْكُتُ على نونِ الرفعِ في الآيةِ، ويضمُّ الشاهدَ إليها. ولم يخصَّصْ علَّةً للبقاءِ أو الحذفِ ههنا".

وأبو عليٍّ يَنْفُضُ مذهبَ الرَّجَاجِ، فلا يجوزُ عنده أن يكونَ البقاءُ للنونِ الثانيةِ^(٤): "لأنَّ الاستتقالَ يَقَعُ بالتكريرِ في الأعمِّ... فالمحذوفةُ المصاحبةُ للياءِ؛ ليسلمَ سكونُ لامِ الفعلِ، وما يجري مجراها أو حركتها، ولا يجوزُ أن تكونَ الأولى هي المحذوفةُ، فيبقى الفعلُ بلا فاعلٍ". وتبعه على هذا الحذفِ تلميذه ابنُ جنِّي؛ إذ

١. ينظر: السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، ط٣، ٢٠٠٣، ٨٥/١.

٢. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق: ٦٢٦/٥، والبيت في المفضليات، للضبي، محمد بن يعلى، تحقيق: أحمد شاکر، وعبدالسلام هارون، ط٦، بيروت، لبنان: ٥٣.

٣. معاني القرآن: ٤٢٢/٢.

٤. وينظر: الفارسي، أبو علي، الحسن بن عبدالغفار، الشيرازيات، تحقيق: حسن هندايي، كنوز إشبيلية، السعودية، ط١، ٢٠٠٤م: ٧٣/١.

قال^(١): "وأما قَلْبِيَّيْ فَحُذْفُ الأُولَى مِنْهُ أْبْعَدُ فِي الجَوَازِ؛ لِأَنَّهَا عَلامَةُ الأَسْمَاءِ المُضْمَرَةِ".

ونرى مَلْحَمًا جَدِيدًا عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ فِي بَقَاءِ نُونِ الضَّمِيرِ؛ إِذْ يَقُولُ بِحُذْفِ النُّونِ المَسْمُومَةِ بِالوَقَايَةِ ههنا لعلتين: أولهما صوتيةٌ مكانيةٌ، فالاستتقالُ لا يكونُ بادئًا، فلزِمَ حذْفُ ما أدَّى إليه وهو الثانيةُ، والعلَّةُ الثانيةُ تركيبيةٌ، إذ حذِفَ نونِ النسوةِ يُعَلَّقُ الفَعْلُ بلا فاعلٍ.

وذهب ابنُ مالكٍ مذهبَ الزجاجِ، وعَلَّلَ مذهبه فقال^(٢): "ولما كانَ للفعلِ بهذه النونِ صوتٌ ووقايةٌ ممَّا ذكرَ حُوفِظَ على بقائها مطلقاً إذا تَقَيَّها مثلُها، ودعت الحاجةُ إلى حذْفِ"، وحملَ مذهبَ سيبويه على هذا، وأردفَ: فهي الباقيةُ عندَ سيبويه في قولِ الشاعر: "تراه كالثَّغَامِ...." فحذِفَ الأُولَى وبقيت الثانيةُ، كما أَنَّها هي الباقيةُ في "أفغيرَ الله تأمروني". وهذا مذهبٌ مخالفٌ لما نُسِبَ إلى سيبويه، فضلاً عن أَنه قياسٌ مختلفٌ، كما سنعلمُ.

ووقفَ أبو حيانَ (٧٤٥هـ) موقفَ أبي عليٍّ وقال معللاً اختياره^(٣): "لأنَّ نونَ الإناثِ اسمٌ ضميرٌ فاعلٌ، ونونَ الوقايةِ حرفٌ، وجيء به ليقى الفعلُ من الكسرِ، فالذي كانَ يقتضيه القياسُ أن كلَّ ما اتصلَ بالفعلِ، ممَّا كانَ يمكنُ كسره فلا يصلُ الكسرُ إلى الفعلِ بسببه، أن لا يوتى فيه بنونِ الوقايةِ، لكن كانَ يعرضُ لئسأً في بعضِ الصورِ...، أما في نحو "ضربنني" فلو لم يوتَ بنونِ الوقايةِ، واجتزأ بكسرِ النونِ، التي هي ضميرٌ لم يُلبسِ، فجاء قولهم: "قَلْبِيَّيْ"، تنبيهاً على ما كان

١. ابن جني، أبو عثمان، المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وزارة المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٥٤: ٣٣٨/٢.

٢. ابن مالك، جمال الدين، شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٩٩٠م: ١٤٠/١.

٣. التنزيل والتكميل: ١٩٢/٢.

ينبغي أن يكونَ، وذلك في الضرورة. فالأولى أن يُعتدَّ أن المحذوفة هي نونِ الوقاية، وأنَّ المثبَّته هي نونُ الضميرِ العائد على الفاليات".

وهنا لفتةٌ لأبي حيَّانٍ في تبينِ أصلِ الضرورة عندَه في هذه المسألة؛ إذ هي كسرُ نونِ الضميرِ الذي ألجأ إليه حذفُ نونِ الوقاية، تنبيهاً على الأصلِ الذي ذَكَر. وممن جعلَ هذا من بابِ الضرورة أيضاً: القيرواني^(١) والثمانيني^(٢) والرضي^(٣).

وابنُ هشامٍ (ت ٧٦١هـ) يقرُّ أصلاً من أصولِ البقاء، إذ يقول^(٤): "إذا دار الأمر بينَ كونِ المحذوفِ أولاً أو ثانياً، فكونُهُ ثانياً أولى". وهو يظاهرُ مذهبَ الجمهورِ، فيقول^(٥): "هذا هو الصحيحُ، وفي البسيطِ^(٦) أنه مجمعٌ عليه؛ لأنَّ نونِ الفاعلِ لا يليقُ بها الحذفُ". وقال الدلائي^(٧): "وقاله من لا يُحصي كثرَةً".

١. القزاز القيرواني، محمد بن جعفر، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: رمضان عبدالنواب، وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت: ٣١٨.

٢. الثمانيني، عمر بن ثابت، القواعد والفوائد، تحقيق: عبدالوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م: ٤١٣.

٣. الرضي، الأسترابادي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٠م: ١٩٦/٣.

٤. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك وآخرين، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥: ٨٠٩.

٥. المغني: ٨٠٩.

٦. وهو كتاب لضياء الدين بن العليج، ذكر السيوطي أنَّ أبا حيَّانٍ وأتباعه أكثرُوا من النقل عنه، ولم يقف له على ترجمة. ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، المكتبة العصرية، لبنان، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم: ٣٦٦/٢.

٧. الدلائي، محمد بن أبي بكر، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: مصطفى العربي: ٥٨٠.

ويقول الدكتور زيد القرآلة^(١): "ولم أجد حُجَّةً مُطَرِدَةً عند العلماء في خلافهم"، والواقع - كما رأينا - يؤكدُ أَنَّ حَجَّتَهُم مُطَرِدَةٌ في هذا، ومبنيَّةٌ على قِيَمٍ مُحدَّدة، وإن لم يُعَدَمِ الخلاف.

ويمكننا أَنْ نخلصَ في قضية البقاء من المسألة الأولى إلى أَنَّ جُلَّ النحويين انتهوا فيها إلى أَنَّ اجتماعَ نونِ النسوةِ (الضمير) ونونِ الوقاية، وبقاءَ إحداهما لا بدَّ أَنْ يكونَ الباقي نونَ الضمير.

وقد رأينا سيبويه يُعمِّضُ المسألة، على أَنَّ النحاةَ بعده يستون خلفَ هذا الرأي، إلا ما رأيناه من مخالفةِ الزجاج، وابنِ مالكٍ في تفسيره كلامَ سيبويه. والحذفُ كما بدا ضرورةً، وقد بيَّن أبو حيانَ أصلَ هذه الضرورة.

٢:١:١: عللُ البقاءِ بينَ نونِ الضميرِ ونونِ الوقاية:

أما عللُ البقاءِ في هذه المسألة فأبرزُها في نونِ النسوةِ (الضمير) القيمةُ التركيبيةُ لنونِ النسوةِ، في مقابلِ علةٍ ضعيفةٍ لنونِ الوقاية. إذ هي اسمٌ، جاءَ لمعنى، يُخلِّ سقوطةً بالكلام، وأنَّ الاستتقالَ يقعُ بالتكريرِ، فالبقاءُ للسابقِ، ونونُ الوقايةِ هي المُكرَّرةُ، وهذه علةٌ صوتيةٌ.

وفي مقابلِ ذلك وجدنا عللاً أقلَّ في التنظيرِ لبقاءِ نونِ الوقاية. وهي أنها ثاني المُكرَّرِ المستقلِّ، كما تبينَ من مذهبِ الزجاج، وهي علةٌ صوتيةٌ. وأنها صوتٌ ووقايةٌ للفعلِ، على مذهبِ ابنِ مالك، وهي ههنا علةٌ صوتٌ صرفيةٌ.

٣: المسألة الثانية: اجتماعُ نونِ الرفعِ معَ نونِ الوقاية:

وقد رأينا سيبويه يعرضُ لها آنفاً^(٢)، عند كلامه على نونِ التوكيد؛ إذ قال: "... وقد حذفوها فيما هو أشدُّ من ذا"^(٣)، بلغنا أَنَّ بعضَ القراءِ قرأ "اتحاجوني"

١. القرآلة، زيد، نون الوقاية: التسمية والوظيفة اللغوية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (٤)، العدد (٤)، تشرين الأول، ٢٠٠٨: ١٥٢.

٢. وينظر الكتاب: ٥١٩/٣-٥٢٠.

٣. يعني أنهم حذفوها من نونين.

الأنعام: ٨٠، وكان يقرأ^(١) "فيم تبشرون" الحجر: ٥٤. ويجعلها من قراءة الموثوق بهم، ويردّف قائلاً: "وهي قراءة أهل المدينة، وذلك لأنهم استنقلوا التضعيف". فهو يقرّ ببقاء النون الثانية، وحذف نون الرفع، على أنه لا يعلل ذلك بأكثر من العلة الصوتية، التي هي الاستتقال.

وقال النحاس (ت٣٣٨هـ)^(٢): "وُحكي عن أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٩هـ) أنه قال: "هو لحنٌ... قال أبو عبيدة: وإنما كرهه التثقيب من كرهه للجمع بين ساكنين، وهما الواو والنون فحذفوها". وأبو عبيدة هنا ينحى في الحذف منحىً جديداً، يتجاوز تقلّ اجتماع المثليين إلى التقاء الساكنين، وهو يبني هذا على أنّ الصيغة الأصلية في هذه البنية إنما هي المشددة.

وجعل الفراء التخفيف في هذه القراءة على نية التشديد؛ إذ قال^(٣): "وقد كسر أهل المدينة، يريدون أن يجعلوا النون مفعولاً بها. وكأنهم شددوا النون، فقالوا: "تبشروني" ثم خففوها، والنية على تثقيبها، كقول عمرو بن معد يكرب:

تراه كالثغام
.....

وميزة هذا الرأي أن لا بقاء فيه ولا حذف؛ لأنّ المخففة هي عينُ المشددة، وهو لا يدرك بالخطّ.

وقايس الأخفش التخفيف في القراءة الثانية، قال^(٤): "وقد قرأ بعض القراء 'بم تبشرون'، أراد: تبشروني، فأذهب إحدى النونين استنقلاً لاجتماعهما، كما قال: ما أحسّت منهم أحداً، فألقوا إحدى السينين استنقلاً، فهذا أجدر أن يستنقل؛ لأنهما جميعاً متحركتان". ونرى هنا إعراض الأخفش عن تقرير المحذوف منهما، فضلاً

١. الحجر: ٥٤. وهي قراءة نافع، وقرأ ابن كثير بالتشديد.

٢. النحاس أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق: الدكتور زهير زاهد، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٨م: ٧٨/٢.

٣. الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي وآخرين، دار السرور، لبنان: ٨٩/٢-٩٠.

٤. إعراب القرآن: ٢٥٤/٢.

عن عدم تعليل حذفه بأكثر من الاستتقال. كما أعرض أبو عبيدة من قبل؛ إذ قال في القراءة نفسها^(١): "قوم يكسرون النون، وكان أبو عمرو يفتحها، ويقول: إنها إن أضيفت لم تكن إلا بنونين؛ لأنها في موضع رفع، فاحتج من أضافها بغير أن يلحق فيها نونا أخرى، بالحذف؛ حذف أحد الحرفين، إذ كانا من لفظ واحد.. وذكر بيت أبي حية النميري:

أبالموت الذي لا بد أني...

وبيت عمرو بن معد يكرب".

على أن السمين الحلبي (٧٥٦هـ) يُسند للأخفش حُجَجاً في بقاء نون الرفع وحذف نون الوقاية؛ إذ ينقل عنه^(٢): "أن الثقل إنما حصل بالثانية، ولأنه قد استغني عنها، فإنه أتى بها لتقي الفعل من الكسر، وهو مأمون؛ لوقوع الكسر على نون الرفع؛ ولأنها لا تدل على معنى، بخلاف نون الرفع. وأيضاً فإنها تُحذف في نحو: "ليتي"، فيقال: "ليتي". وعلى الأرجح أن هذا من تعاليل المتأخرين. ومن عجب أن ابن مالك ينقل عن الأخفش ما ينقض هذا المذهب، كما سنرى.

ونقع عند الأخفش ههنا - كما رأينا في المعاني - على مذهب آخر في الحذف؛ إذ جعل الأصل في الصيغة توالي النونين المتحركتين، فالحذف جاء بعد فك التشديد، وليس كما رأينا عند سيبويه وأبي عبيدة، ولا عند الفراء؛ إذ لا حذف عنده. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن في كلام الأخفش مسألة أخرى من مسائل نظرية البقاء، ألا وهي البقاء في حروف المباني، في نحو: "أحسنت"، على أنها ليست من همتا ههنا.

١. أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: فؤاد سزكين، مكتبة محمد الخانجي، مصر:

٣٥٢/١-٣٥٣.

٢. الدر المصون: ١٨/٥.

وأَسَدُ ابنِ يَسْعُون (ت ٥٤٠هـ) إلى المُبَرِّد^(١): "أنه يرى فيما كان مثل هذا بقاء النون الأولى وحذف الثانية؛ لأنها إنما زِيدت مع الياء في الواحد ليسلمَ قبلها حرفُ الإعراب".

والنحاس في القراءة الثانية "فبم تبشرون" يبيِّن مذهبي أبي عمرو وسيبويه^(٢): "وَحُكِيَ عن أبي عمرو بن العلاء أَنه قال: كَسُرُ النونِ لَحْن، يذهبُ إلى أَنه لا يُقال: "أنتم تقوموا"، فيحذفُ نونَ الإعرابِ.. والأصلُ عند سيبويه "فبم تبشرون" بإدغام النون في النون، ثم استثقلَ الإدغامَ فحذفَ أحدَ النونين، ولم يحذف نونَ الإعرابِ كما تأوَّل أبو عمرو، بل حَذَفَ النونَ الزائدة". وههنا مسألةٌ أَلصَقُ، فعلى الرغم من ميكانيكية التخفيف في الصَوْتِ المُدغم، وَعُسِرِ الفصلِ بينَ الحرفينِ إلا أَنَّ النحاسَ يَشْرُحُه، ويَقَرُّرُ الخالفَ والمخلوفَ، ويَبني حُجَّةً هي إلى المنطقِ أَقربُ منها إلى طبيعةِ اللغة. ثم نجدُه يحدِّدُ علَّةَ حذفِ النونِ الثانية؛ إذ ينعثها بالزائدة. وأردف: "فأما "تأمروني"^(٣) بنون واحدةٍ مخففةٍ فإنما يجيءُ مثله شاذًّا في الشعر، وأبو عمرو بن العلاءِ رحمَه الله يقولُ لَحْنٌ".

وتعليلُ النحاسِ لردِّ أبي عمرو لهذه القراءة أَنه لا يقالُ "أنتم تقوموا" إصابةً بالغةً لجوهرِ المسألةِ عنده، على أَنَّ قياسَ أبي عمرو ليس صائباً، لأنَّ العلةَ التي حُذفت إحدى النونين من أجلها ليست موجودةً في المثالِ الذي قاسَ عليه، ودفعه إلى ردِّ الحذفِ.

وجعلَ أبو عليّ التشديدَ أصلَ المسألة؛ إذ يقول^(٤): واختلفوا في تشديدِ النونِ وتخفيفها من قوله تعالى: (أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ) (تَأْمُرُونِي) لا نَظَرَ في قولٍ مَن شَدَّد.

١. ابن يسعون، يوسف بن بيقى، المصباح لم أعتَم من شواهد المصباح، تحقيق: محمد الدعجاني،

الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٨: ٥١٠/١.

٢. إعراب النحاس: ٣٨٣/٢.

٣. الزمر: ٦٤.

٤. الفارسي، أبو علي، الحسن بن عبدالغفار، الحجة للقراءات السبع، تحقيق بدر الدين فهوجي، وبشير

جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ٣: ٣٣٣/١٩٨٤.

ويردُفُ: "فأما وجهُ التخفيفِ فإنَّهما حذفَا النونَ الثانيةَ لالتقاءِ النونينِ، والتضعيفُ يُكره، فيُتوصَلُ إلى إزالتهِ تارةً بالحذفِ، نحو "عَلَمَاءُ بَنِي فلان"، وتارةً بالإبدال، نحو:

لا أَمَلَاهُ حَتَّى يُفَارِقَا

... فَحَدَفَا الثانيةَ من المثل كراهةً التضعيفِ. ولا يجوزُ أن يكونَ المحذوفُ النونَ الأولى؛ لأن الاستتقالَ يقعُ بالتكريرِ في الأمرِ الأعمِّ. والأولى أيضاً فيها أنها دلالةُ الإعرابِ، وإنما حُذفتِ الثانيةُ كما حذفتها من "ليتي"، في قوله:

... إذ قَال لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلَفُ بَعْضَ مَالِي

... كما لا تحذفُ الأولى في "أتحاجوني" لأنها الإعراب... وقد جاءَ حذفُ هذه النونِ في كلامهم، قال:

"أَبَالْمَوْتِ الَّذِي لَا بَدْءَ لِي... .. تَخَوَّفِينِي

... وزعمَ بعضُ البصريينِ في حذفِ هذه النونِ أنها لغةٌ لغطفان... . وأما قراءةُ نافعٍ "فبم تبشرون" فإنه أراد "تبشروني" وتعديةُ الفعلِ إلى المضمَرِ المنصوبِ؛ لأنَّ المعنى عليه، فأثبت ما أخذ به غيره من الكسرةِ التي تدلُّ على الياءِ المفعولةِ، وحذفَ النونَ الثانيةَ؛ لأنَّ التكريرَ بها وقعَ، ولم يحذفِ الأولى التي هي علامةُ الرفعِ، وقد حذفوا هذه النونَ في كلامهم لأنها زائدة، ولأنَّ علامةَ الضميرِ الياءِ دونها".

وإذا وقفنا على كلامِ أبي عليٍّ تبيَّنَ لنا إضافةُ إلى جعله التشديدَ الأصلَ في هذه البنيةِ أنه ذهبَ إلى أنَّ الحذفَ جاءَ من الصيغةِ المفككةِ. ثم نراه يعرِّجُ بالمسألةِ إلى أفقٍ آخر؛ إذ يذكرُ زعمَ البصريينِ أنه لغةٌ لغطفان. وقد جعلها عبده الراجحيُّ في قيسِ عيَّلان، وأردف^(١): "كما أنها من القبائلِ الباديةِ التي كانت تسكنُ مجاورةً لطبيِّ،

١. الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م: ١٥٤.

والبدو يميلون إلى السهولة والسرعة في الكلام، ومن هنا كان الحذف". ولعلّ هذا من أكبر آفات النحو في الكثرة الغالبة من مسائل الخلاف، فجلّ اللغويين يستريضون بتقييد الظاهرة اللغوية بلهجة من اللهجات، أو قبيلة من القبائل، أو بقعة من البقع، ولا يتقدمون في سبيل ذلك خطوة واحدة، ليتحققوا من هذه الظاهرة.

على أنه في الشيرازيات جعل الحذف من الصيغة المشددة؛ وقيسها على التخفيف في "الدني" و"إن" (١).

وابن جنّي في "المنصف" يقفو مذهب أستاذه أبي علي - كما سجّله في الحجّة - في هذه المسألة، وتعليلها، فهما ينطلقان من فلسفة واحدة في بقاء هذه النون (٢).

على أنه يجدر الوقوف على مسألة غاية في الأهمية، وهو التناقض الذي يبدو في النصوص التي أثبتها المحققون لابن جنّي في المنصف، يستوي في ذلك التحقيق المشهور لإبراهيم مصطفى وزميلة (٣)، والتحقيق الصادر عن دار الكتب العلمية (٤). فبعد أن بيّن ابن جنّي مذهبه الذي تابع فيه أستاذه، يبرّر نصّ بادي الغرابة، جاء فيه: "وقرأ بعضهم: قال: أتأجوني في الله"، فحذف النون الأولى التي هي علم الرفع، يقول: "هو يمكّني" فيحذف الضمة للتخفيف، كذلك يحذف النون للتخفيف، ولا يجوز أن تكون المحذوفة الثانية؛ لأنها من الاسم المضمّر، ولا يمكّن حذفها". فهو هنا - كما يبدو - ينقلب على مذهبه، الذي ذهب إليه، قبل قليل. وقد بنى الدكتور زيد (٥) على هذا النصّ حكماً باضطراب ابن جنّي، بعد أن قال بقاء نون الرفع وحذف نون الوقاية في "تخوفيني" (٦).

١. الشيرازيات: ٧٤/١.

٢. ينظر: المنصف، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩: ٣٣٧/٢ - ٣٣٨.

٣. المنصف: ٣٣٨/٢.

٤. ينظر: المنصف بتحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩: ٥٥٢.

٥. ينظر: نون الوقاية، التسمية والوظائف اللغوية: ١٤٩.

٦. المنصف: ٣٣٨/٢.

وهذا نصٌّ وهمٌ فيه محققو المنصفِ، وتبعهم غيرهم^(١)، إذ أسندوا إلى ابن جنِّي ما لم يقله، فالقراءة المقصودة في قوله: "وقرأ بعضهم هي: "أتحاجوناً" وليس ما أثبت المحققون، وهي من البقرة^(٢) وليست من الأنعام، وعلى هذا فليس فيها نونٌ وقيّة، وكلام ابن جنِّي - لو تنبّه المحققون - بين، إذ يقول: ولا يجوزُ أن تكونَ المحذوفةُ الثانيةُ لأنها من الاسمِ المضمَر، فأين الاسمُ المضمَرُ من النونِ التي ينعنونها بالوقاية؟! فالنصُّ ينقضُ بعضه بعضاً، فضلاً عن أنه يخالفُ مذهبَ ابن جنِّي الذي ذكره آنفاً. ولا يمكنُ أن يكونَ هذا العلمُ قد وقع في الخلطِ في أسطر قليلة.

والمسألةُ لما تنتهى بعدُ، فلم ينصَّ أحدٌ - حتّى ابنُ جنِّي نفسه في المحتسب - على هذه القراءةِ المحرّفة، غير ما جاء في تحقيقي المنصفِ المذكورين آنفاً، والمنقولُ أنّ الشذوذَ فيها إنما هو الصيغةُ المشددةُ "أتحاجوناً"^(٣).

١. ينظر: ابن إياز، جمال الدين الحسين بن بدر، قواعد المطارحة في النحو، تحقيق: علي الحمد، ويس أبو الهيجاء، وشريف النجار، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١: ٤٣٩. وابن يسعون، يوسف ابن بيقى، المصباح لم أعتَم من شواهد المصباح، تحقيق: محمد الدعجاني، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٨: ٥١٠/١.

٢. آية: ١٣٩.

٣. ينظر معاني الأخفش: ٢٥٤/١. ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨: ٢١٦/١، ومختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، مكتبة المتنبّي، القاهرة: ١٧، وإعراب النحاس: ٢٦٨/١، وشواذ القراءات للكرماني، رضي الدين، محمد بن أبي نصر، تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، لبنان: ٧٧. وإعراب القراءات الشواذ، العكبري، أبو البقاء، تحقيق: محمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٦: ١/١، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقبائل، في وجوه التأويل، الزمخشري، محمود بن عمر، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت: ٢٢٤/١، والبحر المحيط: ٤١٢/١.

على أن أول من أشار إليها الأخفش^(١)، ثم تلاه الزجاج في معانيه^(٢)، فالنحاس^(٣)، كما سنرى. والظاهر أنها إمكانية لغوية لا قراءة، ولكن النسخا خطبوا فيها خطباً عشواء، ثم اعتسفها المحققون.

وإذا عدنا إلى مذهب الزجاج ألفيناه - كما أشرت سابقاً - لا يفرق في هذه المسألة أيضاً، ويصر في مذهبه على بقاء النون الأولى، دون تعليل بين.

وابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) يذكر مذهباً للكوفيين مما لا نجد قبله^(٤): "وقال أهل الكوفة: أدغم ثم حذف، وحبّتهم: وكادوا يقتلونني"، و"أعدانني"، فقالوا: لما أظهرت النونات لم تحذف، وإنما الحذف في المشدّات، نحو "تأمرؤي"، و"أتأجرؤي"، وهذه حجة غاية في الضعف؛ لأنها تُقر ظناً، لا سبيل إلى التحقق منه. ثم هي تفترض بعد هذا أن كل ما ورد من الصيغ المخففة عبرت من طريق التشديد، والواقع اللغوي ينقض ذلك.

والرضي يدلّف خطوة جديدة في التنظير لمسألة البقاء والحذف هنا، فقيام نون الرفع مقام نون الوقاية، دون نوني الضمير ونوني التوكيد أنها تماثلها من حيث إنها لا معنى لها على مذهب البصريين^(٥)، وجامعها أمر لفظي، ولما جاء الثقل من نون الوقاية بحكم موقعها، فقد جاء حذفها. أما على قول سيبويه، وهو

١. معاني القرآن: ٢٥٤/١.

٢. معاني القرآن وإعرابه: ٢١٦/١.

٣. إعراب القرآن: ٢٦٧/١.

٤. ابن خالويه، أبو عبدالله أحمد بن الحسين، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: عبدالرحمن بن عثيمين، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٩٩٢: ٣٤٤/١-٣٤٥.

٥. ينظر "مسألة إعراب الفعل" في: "أبو البركات الأنباري، عبدالرحمن بن محمد، تحقيق، الإنصاف في مسائل الخلاف، محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، دمشق: ٥٤٩/٢. واللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، أبو البقاء، محب الدين عبدالله بن الحسين، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٥: ٢١-٢٢، والعكبري، أبو البقاء، مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير حلواني، دار الشرق العربي، ط ١، ١٩٩٢: ٨٨، ٩٧.

أن المحذوف نون الأعراب، لأنها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها، فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونوني التأكيد ظاهرة، لأنها ليست معرضة للحذف ولها معنى^(١). والرضي يذكر النظيرين المتناقضين دون أن يظهر لنا موقفه منهما. وخلصاً المسألة أن النظيرين صائبان، ومن ثم يمكننا القول نظرياً أنه لا يمكن تقرير أي النونين التي بقيت.

وابن بزّي (٥٨٢هـ) يجعله من باب الضرورة؛ إذ قال حين عرض لقول أبي حية الثُميري^(٢):

بِالْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْ يَ مُلَاقٍ - لَا أَبَاكَ - تُخَوِّفِينِي

"فأما تخوفيني فإنه أراد تخوفيني" فحذف أحد النونين للضرورة^(٣)، فقيل حذف الأولى كما حذف حركة الإعراب في قول امرئ القيس:

"فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ"

وهي محاولة جديدة للبحث عن علة مقنعة لبقاء نون الوقاية وحذف هذه النون، وهو مسوغ متهافت، لاختلاف القياس، ومن ثم اختلاف العلة. وتبعه على هذا أبو حيان^(٤).

١. الأسترابادي، رضي الدين، شرح الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق يوسف عمر، جامعة قاريونس، ١٩٧٨: ٤٥٠/٢.

٢. ابن بزّي، عبدالله، شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق: عيد درويش، ومحمد علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٥م: ٢١٣. وينظر: خزنة الأدب ولب الباب لسان العرب، البغدادي، عبدالقادر بن عمر، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخاني، ط٤، ١٩٩٧: ١٠٦/١٠٥/٤.

٣. وينظر: ابن يسعون، المصباح لما أعتم من شواهد المصباح: ٥١٠/١-٥١١.

٤. التنزيل والتكميل: ١٩٦/١.

ولم تذكر كتبُ الضروراتِ هذه المسألة^(١) - فيما وقعت عليه - ما خلا كتابَ القَرَازِ الفيرواني (ت ٤١٢هـ)^(٢).

وأبو حَيَّان يستدلّ في هذه المسألةِ على بقاءِ نونِ الرفعِ استدلالاً مقلوباً؛ إذ يقيسه على الحذفِ في الأحرفِ الناسخة، ثم يتنبّه فيردفُ: "ولكن يلزمُ من ذلك تفضيلُ الفرعِ على الأصلِ في ذلك". وهو يسجّلُ بعضَ الحججِ التركيبيةِ المنطقيةِ في بقاءِ نونِ الرفعِ وحذفِ نونِ الوقاية، إذ يقولُ: "فنونُ الرفعِ دخلتِ لعاملٍ، ونونُ الوقايةِ جاءتِ بغيرِ عاملٍ، فلو كانَ المحذوفُ هو نونُ الرفعِ للزمَ من ذلك وجودُ مؤثّرٍ بلا أثرٍ مع إمكانه".

ونجدُ مكيَ بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) يسجّلُ وصفاً جديداً ههنا؛ إذ يفتحُ حذفَ نونِ الوقاية، لأنه أفضى إلى كسرِ نونِ الرفع^(٣). ولا شكَّ أنه قبَّحَ ظنّي يتجاوزُ الظاهرةَ اللغويةَ إلى تقبيحِ قراءةٍ سبعيةٍ.

وابنُ مالكٍ يخالفُ النحويينَ في مذهبِ الأخفش، خلافَ ما نقلَ السمين الحلبّي عنه، فيقولُ: "وفي المحذوفِ خلافٌ، فأكثرُ المتأخرينَ على أنّ المحذوفةَ في التخفيفِ نونُ الوقاية، وأنّ الباقيةَ نونُ الرفع، ومذهبُ سيبويه والأخفش عكسُ ذلك. وقد صحَّح ابن مالك مذهبهما - على حدِّ نقله له - لوجهٍ حشدَ فيها خلاصةَ

١. ينظر: السيرافي، أبو سعيد، ضرورة الشعر، تحقيق: رمضان عبدالنوّاب، دار النهضة العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٥م. وابن عصفور، علي بن مؤمن، ضرائر الشعر، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م. والألوسي، محمود شكري، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.

٢. القراز الفيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٣١٨.

٣. القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ: ٢٥٨/١.

مذهبه في بقاء نون الوقاية^(١): أحدها أن نون الرفع قد تحذف دون سبب مع ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعلٍ محضٍ غير مرفوع بالنون، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يُعهد حذفه، وأيضاً فإن نون الرفع نائبة عن الضمة، وقد حُذفت الضمة تخفيفاً عن الفعل في قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ" و"مَا يَشْعُرْكُمْ" في قراءة للوسسي، وفي الاسم، كقراءة بعض السلف: (٢) ﴿وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُوبُونَ﴾ الزخرف: ٨٠، بسكون اللام، ﴿وَيُعَوِّلُهَا أَحَقُّ﴾ البقرة: ٢٢٨، بسكون التاء. فحذف النون النائبة عنها تخفيفاً أولى، وليؤمّن بذلك تفضيل الفرع على الأصل. وأيضاً فإن حذف نون الرفع يؤمّن معه حذف نون الوقاية؛ إذ لا يعرض لها سببٌ آخر يدعو إلى حذفها، وحذف نون الوقاية أولاً لا يؤمّن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب. وحذف ما يؤمّن بحذفه حذفٌ أولى من حذف ما لا يؤمّن بحذفه حذفٌ. وأيضاً لو حُذفت نون الوقاية لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حُذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثانٍ، وتغيير يؤمّن معه تغييرٌ أولى من تغيير لا يؤمّن معه تغيير". وقد صحّح الخُضري والأشموني^(٣) والصبان^(٤) مذهب ابن مالك.

ومذهب ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في نون الوقاية مذهباً فريداً؛ إذ أُملي: "ونون الوقاية وأشباؤها مثل حروف المضارعة وشبهها، ليست بكلمة، وإنما هي كالألف

١. شرح التسهيل ١/٥٢. وينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٩٨٢م: ٢٠٨-٢١١.

٢. الزخرف: ٨٠.

٣. ينظر: الصبان محمد بن علي، حاشية الصبان، على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧: ١٨٠/١.

٤. حاشية الصبان: ١٨٠/١-١٨١.

في "ضارِب" والميم في "مخرج"، والألف في "سكرى" و"غضبي" ونحو ذلك^(١). غير أن النحاة لم ينتبهوا إلى هذه الالتفاتة في تنظيرهم لبقاء نون الرفع وحذفها.

ويلحقُ بهذه المسألة مسألة اقتران نون الرفع بنون الضمير (للمتكلم)، وقد وقفَ عليها الأخفشُ عندَ كلامه على "أتحاجونا"؛ أنفاً، إذ قال^(٢): "... ومثله قل أتحاجونا في الله"،... وإن شئت لم تدغم هذا كنهه". كما رأينا الزجاج يشير إليها في معانيه^(٣)؛ وإن شئت حذفت إحدى النونين فقلت: "أتحاجونا". ولم يقف على الخالف والمخولف ههنا. ووقف عليه النحاس، قال^(٤): "ويجوز "أتحاجونا" بحذف النون الثانية كما قرأ نافع فبم تبشرون"، فهو يُبقي على نون الرفع، ويحذف نون الضمير، قياساً شكلياً على مذهبه في مسألة: "تبشروني"، على الرغم من كل ما قيل في قيمة الضمير.

وفي خضم حشد أبي علي لحذف النون الثانية في "أتحاجوني"، يذكر من شواهد حذف النون في هذه المسألة، إذ يقول: "وزعموا أن المفضل أنشد^(٥):

تَذَكَّرُونَا إِذْ لَا تُقَاتِلُكُمْ إِذْ لَا يَضُرُّ مُعَدِّمًا عَدَمُهُ

وهو خلطٌ لا وجه له ههنا، فمذهبه في هذه المسألة بين كما رأينا.

وقد نرى مذهباً متفرداً في المسألة يصنع من الضرورة مذهباً في البقاء. قال أبو علي القيسي عندما عرض لقول الشاعر: "أبالموت الذي لا بد أني..."^(٦):

١. ابن الحاجب، أبو عمرو، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر قدارة، دار الجبل، بيروت، دار عمار، عمان: ٨١٩/٢.

٢. معاني القرآن: ٢٥٤/١.

٣. معاني القرآن وإعرابه: ٢١٦/١.

٤. إعراب القرآن: ٢٦٧/١.

٥. الحجة: ٣٣٥/٣، والبيت لطرفة في ديوانه، وهو فيه "تذكرون" بلا شاهد، ديوان لطرفة، اعتنى به عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ٢٠٠٣: ٧٩، وينظر: اللسان (خزم).

٦. إيضاح شواهد الإيضاح: ٢٨٣/١.

وأما قولُ الفضلِ بن العباس:

كلُّ له نيَّةٌ في بغضِ صاحبه
بنعمةِ اللهِ نَقَلِكُمْ وتَقْلُونَا

فيحتملُ أمرين:

أحدهما: أنه حذفَ النونَ الأخيرةَ، لإقامةِ الوزنِ، لأنها اسمٌ، وليست زائدةً على الألفِ، كما كانت النونُ الثانيةُ، في " تخوفيني " و(أثحاجوئي)، زائدةً على الياءِ، وهي اسمٌ، فَحَدَفُ النونِ من "تخوفيني"، "وفليني" أسهلُّ من حذفها في قوله: "تقلونا"، و"تضربونا"...

الثاني: أرادَ، "بنعمةِ اللهِ أنْ نَقَلِكُمْ وتَقْلُونَا"، فعطفَ "تقلونا" وحذفَ النونَ التي هي علامةُ الرفعِ، وحذفَ "أن"، كما قال طرفة:
ألا أيُّ هذا الرَّاجِرِ أَحْضَرَ الوغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللِّدَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي

ونرى هنا مذهباً متفرداً في الضرورةِ، سداً ولُحْمُته التَّأويلُ؛ يُبْقِي نونَ الرفعِ في التَّأويلِ الأوَّلِ، ونونَ الضميرِ في الثاني. وتضربُ أصولُه في كلامِ لابنِ جَنِّي^(١). وهو في مجملِه محاولةٌ للخروجِ من هذا المأزقِ، وتفسيرُ هذه الظاهرةِ اللغويةِ، بما يهادنُ القاعدةَ النحويَّةَ.

وهذه خلاصةُ منطقِ النحويين القدماءِ في التسويغِ لنظريَّةِ بقاءِ نونِ الوقايةِ أو نونِ الرفعِ عند اجتماعهما، ونقضِهم أدلَّةَ القائلينَ بغيرِ مذهبهم. وجُلُّ هذا جريٌّ في غيرِ ميدانِ، وجرجرةٌ للمنطقِ الأرسطي في تعليلِ القضايا اللغويةِ، وقياسُ نماذجٍ في سياقاتٍ غيرِ قابلةٍ لقياسهم.

١. ينظر المنصف، وكلام ابن جَنِّي على قول الشاعر: "انظر قبل تلوماني...": ٣٣٧/٢.

أما المحدثون، فنجد أحمد تيمور يقول^(١): إذا اتصلَ بهذه النونِ نونُ الوقايةِ جازَ حذفُها تخفيفاً. وقال عباس حسن^(٢): وفي تعيينِ النونِ المحذوفةِ جدلاً طويلاً، أهي نونُ الأفعالِ الخمسةِ أم نونُ الوقايةِ. والأيسر - وهو الذي يسائرُ القواعدَ العامةَ أيضاً- أن نقولَ عند الإعرابِ: إنَّ النونَ الموجودةَ هي نونُ الأفعالِ الخمسةِ، بشرطِ أن يكونَ المضارعُ مرفوعاً... أما إذا كانَ منصوباً أو مجزوماً، فالنونُ الموجودةُ هي نونُ الوقايةِ، والمحذوفةُ نونُ رفعِ الأفعالِ الخمسةِ حتماً... وفي غيرِ ما سبقَ يتساوى أن تكونَ المحذوفةُ هذه أو تلك، فلا أثرَ لشيءٍ من ذلك في ضبطِ كلماتِ الجملةِ، وفهمِ معناها.

على أننا لا ندري على أيِّ دليلٍ جزمَ هذا العالمُ الجليلُ ببقاءِ نونِ الأفعالِ الخمسةِ، في الحالةِ الأولى، بينما ساوى بين أن تكونَ المحذوفةُ هذه أو تلك، في ما وسَمَه بـ"غير ما سبق". فضلاً عن أنه لم يقلْ للمعربِ: كيف يمكنه أن يحزمَ أمرَه ويعيّنَ الباقيَّةَ والمحذوفةَ في حالِ تساوتِها في البقاءِ والحذفِ؟

وعند الدكتور زيد القرآلة^(٣): "أن تحديدَ النونِ المحذوفةِ يقومُ على أساسِ ترجيحِ الأقلِ أهميةً وضرراً في حذفِها، والإبقاءِ على ما يُمثّلُ الأكثرَ أهميةً... والحقيقةُ أنه لا فرق بين أن يكونَ المحذوفُ نونَ الرفعِ أو نونَ الوقايةِ، فالسياقُ لا يتضمّنُ وجودَ جازمٍ أو ناصبٍ، وعليه فالفعلُ مرفوعٌ بحكمِ السياقِ، وإن حُذفتِ النونُ" ويردِّف قائلاً^(٤): "وإذا كانتِ النونُ المثبتةُ هي نونُ الرفعِ فإن نونَ الوقايةِ لم تُحذفْ، بل الأولى أن يقالَ: لم يُؤتَ بها أصلاً؛ لأنَّ حضورَها طارئٌ، وعملُها إقامةٌ

١. السماع والقياس، تيمور، أحمد، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠١: ٨٩. وينظر: ضياء

السالك إلى أوضح المسالك، عبدالعزيز النجار، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٢، ١٩٧٣: ١٢٤.

٢. حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف: ٢٨٤/١.

٣. نون الوقاية: ١٥٢.

٤. السابق نفسه: ١٥٢.

البناء المقطعي، ولما كانت نون الرفع تقوم بهذا الغرض، إضافة إلى وظيفة الرفع، فقد دلّ هذا على أنّ نون الرفع قد قامت بوظيفة مزدوجة، وهي الرفع والوقاية، من المقطع المرفوض". وهذا كلامٌ وجيه لا سبيلَ إلى التحقّق منه، وإن كان وصفُ "الضرر" لم يستخدم من قبل، فالنونان حاضرتان في البنية الجذرية لهذه الصيغة، والقول بعدم مجيء إحداهما، يدفع بالقضية كلّها، إلى بابٍ آخر.

ونخلص من هذه المسألة عند النحويين إلى أنّ جمهورهم ذهب في اجتماع نون الرفع مع نون الوقاية إلى بقاء نون الرفع، إلا ما رأينا من مذهب ابن مالك، وما أسنده إلى الأخفش. وقد رأينا اضطرابهم في المسألة الملحقة.

٣: ١: عللُ البقاء في اجتماع نون الوقاية مع نون الرفع:

ويمكننا هنا أن نقول أنّ الثقل، والتضعيف، وتوالي المتلين تكمن خلف التخفيف، الذي اكتسى بالبقاء والحذف، كما يمكننا أيضاً استقراءً عللُ البقاء في هذه المسألة لكلّ من الفريقين حسب مذهبهم في بقاء إحدى النونين، أمّا الفريق الأول، وهو الذي يقولُ ببقاء نون الرفع وحذف نون الوقاية، وهو الأكثر، فنجدُ علله على النحو الآتي:

أنّ نون الرفع سابقة؛ ولذلك لم يحصل بها الثقل، وإنما بالنون الثانية المكررة، والعلّة الثانية إنما هي وقوع الكسر على نون الرفع، فاستغني عن وظيفة نون الوقاية. وأنّ نون الرفع تدلّ على معنى، بخلاف نون الوقاية. وكذلك ثبتت هذه النون ليسلم حرف الإعراب. وهي دلالة إعراب. وأنها غير زائدة. والحمل على النظير في الأحرف المشبهة أفضى إلى بقاء نون الرفع، وحذف نون الوقاية. وأخيراً حذف نون الرفع عملاً بلا عامل.

أما عللُ بقاء نون الوقاية، فلأنها غير معرّضة للحذف مع الفعل، إذا اتصلت بفعلٍ محضٍ غير مرفوع بالنون. ولأن نون الرفع نابت عن الضمة، وقد قرئ

بحذف هذه الضمة، وتُقل ذلك عن العرب، فهي من باب حملِ النظير. كما أن في بقائها تفضيلاً للأصل على الفرع في مسألة الإعراب. وأن حذف نونِ الرفعِ يؤمّن معه حذفُ نونِ الوقاية. كما أن حذفَ نونِ الوقايةِ يُلجئُ إلى كسرِ نونِ الرفعِ، وتغييرِ يؤمّنُ معه تغييرُ أولى.

وكما نرى فإن عللَ البقاءِ بينَ الفريقينِ تكادُ تكونُ متساويةً، وإن ظفّرَ المذهبَ الأولُ بالكثرة.

أما المسألةُ الملحقةُ في البقاءِ بينَ نونِ الرفعِ ونونِ الضميرِ فبقاءُ نونِ الرفعِ قياساً على بقائها مع نونِ الوقاية. أو بقائها لإقامةِ الوزن. وقد رأينا بقاءَ نونِ الضميرِ ههنا قياساً شاذاً، في حذفِ نونِ الرفعِ على تقديرِ "أن".

٤ : المسألة الثالثة: اجتماعُ نونِ الأحرفِ الناسخةِ وحرفيِ الجرِّ "من" و"عن"، أو وبعضِ الظروفِ مع نونِ الوقايةِ.

٤ : ١ : نونُ الوقايةِ مع نونِ الأحرفِ الناسخةِ:

بادئاً اجتزأتُ في هذه المسألةِ باتصالِ الأحرفِ الناسخةِ النونيةِ بالضميرِ، من معالجتها مخففةً مفردةً؛ لأنَّ في معالجتها متصلةً ما يغني عنها مفردةً، فضلاً عن نُدرةِ الوقوفِ على مسألةِ البقاءِ في حالةِ أفرادها.

ويبتدئها سيوييه، ناقلاً عن الخليل؛ إذ يقول^(١): "فإن قلت: "فما بالُ العربِ قد قالت: "إني وكأني ولعلي ولكني" فإنه زعمُ أن هذه الحروفَ اجتمعَ فيها أنها كثيرةٌ في كلامهم، وأنهم يستقلونَ في كلامهم التضعيفَ، فلما كثرَ استعمالُهم إياها مع تضعيفِ الحروفِ حذفوا التي مع الياءِ".

١. الكتاب: ٣٦٩/٢.

فسيبويه يروي عن الخليلِ عَلتينِ عامَتينِ لبقاءِ النونِ المشدَّدةِ وحذفِ نونِ الوقايةِ ههنا؛ إذ استتقالُ النوناتِ، وكثرةُ تداولِ هذه الحروفِ أفضتْ إلى حذفِها. على أَنه لا يقفُ على سببِ لبقاءِ النونِ المشدَّدةِ، ولا تخصيصِ نونِ الوقايةِ بالحذفِ.

ثم يلتفتُ^(١): "فإن قلت: 'لعلِّي ليسَ فيها نونٌ. فإنه زعمُ أَن اللامَ قريبٌ من النونِ... فحذفُوا هذه النونَ كما يكثرُ استعمالُهم إياها... وقال الشعراءُ 'ليتي' إذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم، حيث قالوا: الضاربي، والمضمر منصوبٌ، قال الشاعر، زيد الخيل:

كَمُنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدُ جُلَّ مَالِي

وهو يجعل الحذفَ في "لعلَّ" لقربِ لامِها من النونِ، أمَّا الحذفُ في "ليتي" فمِنَ الضرورةِ".

والمبردُ يتابعُ سيبويه في هذا^(٢). وابن السراجُ يُبيِّنُ شطرَ الإحصاءِ^(٣): "وليتني أكثرُ من ليتي، ولعلِّي أكثرُ من لعلَّني، وإنَّني وإني سواءٌ".

ونقل السيرافي علةَ الفراءِ في سُقوطِ النونِ الثالثةِ (الوقايةِ) من هذه الأحرفِ^(٤): "وأما الفراءُ فإنه اعتلَّ لسقوطِ النونِ في: 'إنَّ وكأَنَّ ولعلَّ' بأنها لم تُخرجِ^(٥) على لفظِ الفعلِ، يعني: بنيةِ الفعلِ، وأنَّ 'ليت' لما خرجَ على وزنِ الفعلِ

١. الكتاب: ٣٧٠/٢.

٢. ينظر: المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، القاهرة، ١٩٩٤: ٢٥٠/١.

٣. ابن السراج، أبو بكر، محمد بن سهل، الأصول في النحو، عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨: ٢٥٩/١. وينظر: ١٢٢/٢.

٤. شرح السيرافي: ١٣٤/٣. وينظر: شرح المفصل/ ابن يعيش، موفق الدين، عالم الكتب: ٩٠/٣-٩١.

٥. أي: بعدتْ عن لفظِ الفعلِ.

قَوِيَّ فِيهَا إِثْبَاتِ النُّونِ"^(١). وقد نقلَ أبو حَيَّانَ عن الفراءِ إجازةَ "ليتني" و"ليتني"^(٢)، ولم يزدْ على ذلك.

وجاء في مجالس ثعلب^(٣): "ليتني وليتني، ولعلني ولعلني وإني وإنني، وكأنتي وكأنتي... الكوفيون يقولون: لم يُضَفْ فلا يحتاجُ إلى النونِ، وسيبويه يقولُ: اجتمعتْ حروفٌ متشابهةٌ فحذفوها. وقال أبو العباس: وفي كلِّها يجوزُ بالنونِ وبحذفها:

كمنية جابر إذ قال ليتني...."^(٤).

والكوفيون كما نرى لا يخالفون البصريين في البقاءِ والحذفِ، ولكنَّ الخلافَ في العلةِ العامَّةِ، والمسألةُ عندهم محمولةٌ على السَّعةِ.

وأبو عليٍّ يتابعُ البصريينَ في بقاءِ المشدَّدةِ وحذفِ نونِ الوقايةِ ههنا^(٥)، وكذا ابنُ عصفور^(٦)، وأبو حَيَّانَ (٧٤٥هـ)^(٧). والرَّضِي، وعَلَّلَ حذفَه^(٨): "أما جوازُ حذفِها فلأنَّ الإلحاقَ للمشابهةِ لا بالأصالةِ" ويعني إلحاقَها بالفعلِ. والدَّلالي

١. يعني بوزن الفعل في "ليت" أن أوله مفتوح، وثانيه ساكن، وثالثه مفتوح، وهو يشبه الفعل الماضي المعتل العين، نحو: باع.

٢. ينظر: ارتشاف الضرب: ٩٢٣، و"أوضح المسالك"، ابن هشام جمال الدين، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، ط٥، بيروت، ١٩٧٩: ١١٠/١.

٣. ثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر: ١٠٦/١.

٤. وينظر: ابن عادل الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالوجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م، ط١: ١٨/٥.

٥. الشيرازيات: ٧٣/١.

٦. المقرب، علي بن مؤمن، ابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواربي، وعبدالله الجبوري، ط١، ١٩٧٢: ١٠٨/١.

٧. ارتشاف الضرب: ٩٢٣.

٨. شرح الكافية، دار الكتب العلمية (طبعة بولاق): ٤٥٤/٢.

(١٠٩٤هـ) (١)، وَعَلَّلَ حَذْفَهَا، لكونها طرفاً، وسنرى الإشكالَ في تحديد الطرفِ
ههنا.

وذهب ابن الشَّجَرِيّ (ت ٥٤٢هـ) إلى أن البقاءَ في هذه المسألةِ في النونِ
الأولى من المشددةِ ونونِ الوقايةِ، والمحذوفُ النونُ الوسطى، قال (٢): "من خَفَّفَهْنَ
بَحَذْفِ إِحْدَى النُّونَاتِ، ...حَذَفَ النُّونَ الوُسْطَى، لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي حَذَفَهَا قَبْلَ أَنْ
يَتَّصَلَ بِالنُّونِ الثَّالِثَةِ. وَجَاءَ الْقُرْآنُ بِإِقْرَارِهَا فِي قَوْلِهِ (٣): (إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا)
طه: ١٤، وَبَحَذْفِهَا فِي قَوْلِهِ (٤): (إِنِّي أَنَا رَبُّكَ) طه: ١٢. وَمِمَّا حَذَفُوا مِنْهُ مِنْ
مُضَاعَفِ الْحُرُوفِ "رَبَّ" ..". وَهُوَ يَرْمِي إِلَى مَسْأَلَةٍ تَخْفِيفِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ، مَعَ
إِعْمَالِهَا.

وَالْعُكْبُرِيُّ (٦١٦هـ) فِي الْبَابِ (٥) يَذْهَبُ مَذْهَبَ الْخَلِيلِ وَسَيَّبِيهِ فِي التَّعْلِيلِ
الْعَامِّ لِلْحَذْفِ، غَيْرَ أَنَّهُ يَخَالَفُ فِي الْبَقَاءِ وَالْحَذْفِ. وَهُوَ يَعِدُّ الْأَصْلَ فِي "إِنِّي"
وَ"كَأَنِّي" "إِنِّي"، كَأَنِّي، وَيُرَدِّفُ قَائِلًا: "وَالْمَحذُوفُ النُّونُ الثَّانِيَّةُ (مِنْ الْمَشْدُودَةِ)
لِوَجْهِينَ:

أحدهما: أنها حُذِفَتْ قَبْلَ دُخُولِهَا عَلَى الضَّمِيرِ.

١. نتائج التحصيل في شرح التسهيل، محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي، تحقيق: مصطفى
العربي: ٥٧٣/٢.

٢. ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي بن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي:
١٧٩/٢.

٣. طه: ١٤.

٤. السابق نفسه، ١٢.

٥. العكبري، أبو البقاء، محب الدين عبدالله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي
طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥: ٢١٨/١.

والثاني: أن النون الأولى لا يجوز حذفها؛ لأنك تحتاج إلى تسكين الثانية ليصح إدغامها، فيصيرُ معك حذفٌ وتسكينٌ وإدغامٌ، ولأنَّ الثقل لا يقعُ إلا بالمكزَّر لا بالأوَّل. ولننظرُ كيف يفصِّدُ النوناتِ؟ على الرغم من أنَّ المكزَّر إنما هو نون الوقاية هنا".

والمُرادي (ت ٧٤٩هـ) يسجِّلُ عللاً جديدة^(١): وإنما ألحقتُ هذه النونُ مع هذه الأحرفِ لشبهها بالأفعالِ المتعدية في عملِ الرفعِ والنصبِ، وأوجهُ آخرَ مذكورةٍ في موضعها، فاستمرت "ليت" على مقتضى هذا الشبهِ إلا في الشعر، وضغفت "عل" من جهةٍ أنها تُعلِّقُ في الغالبِ ما قبلها بما بعدها، ومن أجلِ أنها تجرُّ على لغة. وأردفَ قائلاً: وما ذهبَ إليه الناظمُ من أنَّ المحذوفةَ من: "إني وأني.." نونُ الوقايةِ هو مذهبُ الأكثرينَ من البصريينَ والكوفيينَ، وذهبَ بعضهم إلى أنَّ الساقطَ هو النونِ الثانيةِ، وذهبَ بعضهم على أنَّ المحذوفَ هو النونُ الأولى. والصحيحُ الأوَّلُ؛ لأنها طرفٌ، وبدليلِ "علي". ونرى هنا كيف انتقلت صفةُ الطرفِ إلى نون الوقاية.

والمالقي (ت ٧٠٢هـ) في "رصفِ المباني" يذهبُ إلى حذفِ النونِ الثانيةِ المشددةِ أيضاً، ويسجِّلُ علَّةً جديدةً لهذا الحذفِ؛ إذ يقول^(٢): "فالنونُ الأصليةُ محذوفةٌ لاجتماعِ النونينِ المتحركتينِ، ودلتْ نونُ الوقايةِ عليها، ولا نقولُ: إنها المحذوفةُ؛ لأنها وُضعتْ لمعنى هو باقٍ، فكان ينبغي أن تبقى معه، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ طه: ١٢، ولا ندري كيف استتبطَ من هذا الشاهدِ ما ذهبَ إليه.

١. المرادي، ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية بن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١: ٣٨٠/١.

٢. المالقي، أحمد بن عبدالنور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٣، ٢٠٠٢: ٢٠٣. وينظر: همع الهوامع للسيوطي: ٢/٢٦١، وشرح المفصل/ ابن يعيش، موفق الدين، عالم الكتب: ٩٠/٣-٩١.

والمحدثون في هذا - بمجملهم - على مذهب البصريين^(١). ويرى الدكتور زيد أن المحذوفة أتى كانت فهي غير محددة، والسبب في ذلك أن تضعيف النون ساعد على بناء المقطع، ولم تبق ياء المتكلم (الكسرة المشبعة) منفصلة في مقطع لا تجيزه العربية^(٢). على أن الإشكالية الكبرى في هذه القضية، هو ما تجنب تحديده الدكتور زيد.

ويرى الدكتور زيد أيضاً: أن التخفيف هو السبب في جواز الحذف وعدمه، ففوق نون الوقاية يمثل حفاظاً على البناء وهيئته، وعدم تأثره بلحاق ياء المتكلم، وحذف نون الوقاية إنما يتم لتخفيف مقطع صوتي^(٣). وما قاله الدكتور زيد - بقطع النظر عن المحذوف والباقي - لم يتككب جادة الصواب. على أن العلة التي لم يقف عندها أحد من النحويين إنما هي دواعي هذا التخفيف، الذي يتجاوز كراهية النقل، ومما لا شك فيه أنه مجموعة من العوامل النفسية والسياقية، تحتاج إلى دراسة منفصلة للوقوف عليها، كما سنرى.

وقد ألحقوا بهذه المسألة اتصال الأحرف الناسخة بضمير المتكلم "نا". قال أبو علي^(٤): "وكذا من قال: "إنّا"، فإنما يحذف النون الثانية من "إن"، ولا يحذف التي من علامة الضمير". وهو يقيس ذلك على "الذن" أيضاً: "فأما قولهم "من لدنا"،

١. ينظر على سبيل المثال: الهاشمي، أحمد، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت: ٨٦. حسن، عباس والنحو الوافي، دار المعارف: ٢٨١/١. وأحمد مختار عمر وأخران، النحو الأساسي، ط١، ١٩٨٤، دار السلاسل، الكويت: ٢٩. و مكرم، عبدالعال سالم، تطبيقات نحوية وبلاغية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٢ : ١٥٥/١. والدقر، عبدالغني، معجم قواعد العربية في النحو والتصريف، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣ : ٤٠٤. نون الوقاية، زيد القرالة: ١٥٣.

٢. نون الوقاية: ١٥٥.

٣. السابق نفسه، ص ١٤٧.

٤. الفارسي، الشيرازيات: ٧٣-٧٤. وينظر: الفارسي: الإغفال، وهو المسائل المصلحة من كتاب "معاني القرآن وإعرابه للزجاج"، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: عبدالله الحاج إبراهيم: ٣٩٠/٢.

وقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَنَّهُ مِنْ تَدْنًا﴾ الكهف: ٦٥، فلا تُحذف النون الثانية منه، كما حُذفت في قول من قال: "لَدَنِي"؛ لأن النون الثانية من علامة الضمير، وليست بزيادة، كالتي في قوله: ﴿مِنْ تَدْنِي﴾ الكهف: ٧٦. وهو يَنشُدُ الدليل في مسألة أخرى، فيقول: "ألا ترى أن النون الثانية قد حُذفت من "إِنَّ"، وأُعملت في نحو قول من قال: "إِنَّ زيداَ منطلقاً"، وقد أعملوها في المضمير محذوفة، في نحو ما أنشد البغداديون:

فلو أنك في يوم الرّخاء سألتني

وتبعه ابن الدهان (ت ٥٦٩هـ) في "الغرة"^(١)، وزاد ابن سيدة (ت ٤٢٨هـ)^(٢): "والنون من فعلنا" لم تحذف في موضع، وهذا قياس في غير محله، وهو يشبه قياس أبي عمرو في قراءة "فيم تبشرون"، الأنفة الذكر.

وهو - بهذا القياس المنطقي - يُعيد تأكيد القيمة التركيبية في نظرية البقاء، ويتخذ من مسألة إعمال "إِنَّ" مخففة دليلاً؛ إذ هذا الإعمال يجعل حذف نون من هذا الحرف وأشباهه إمكانية متاحة تمكّنه من تقليد هذا التركيب، والقول بحذفها في مثل هذه الحروف، وبقاء نون الضمير.

وابن جنّي لا يخالفه، وإن اختلفت علته^(٣): "فأما قوله عز اسمه: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ القمر: ٤٩، ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ﴾ ق: ٤٣، ونحو ذلك، فأصله "إننا"

١. ابن الدهان، محمد سعيد بن المبارك، الغرة في شرح اللمع، تحقيق: فريد السليم، دار التدمرية، الرياض، ط ١، ٢٠١١، ٢٨/١. وينظر: التنزيل والتكميل: ١٨٣/٢-١٨٤.

٢. ابن سيدة، أبو الحسن، علي بن إسماعيل، المخصص (اشتقاق أسماء الله عز وجل)، تحقيق: خليل جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٩: ٥/٢٢٣. وأرى أن "سيدة" بالتاء المربوطة أصوب.

٣. ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندواوي، دار القلم، ط ١، ١٩٨٥: ٥٤٩/٢-٥٥٠.

ولكن حُذِفَتْ إحدَى النونين من إن تخفيفاً، وينبغي أن تكون الثانية منهما لأنها طرف فهي أضعفٌ.

والمرادي (ت ٧٤٩هـ)^(١) يحكي عن بعض النحويين المذاهب الثلاثة، إلا أنه يُصَحِّح حذْفَ الثانية؛ لما ذكرَ أبو عليّ، وابن سيدة. وقال السيوطي^(٢): "ولم يقل أحدٌ بحذف الثالثة؛ لأنها اسمٌ، وقد حكاها بعضهم. وقال الصبّان^(٣): ولم يقل أحدٌ يُعْتَدُّ به أنها الثالثة؛ لأنها اسمٌ، كذا في الروداني". ومن عجبٍ أن ابنَ عادِلٍ ينقلُه عن الفراء، ولا يعقبُ، إذ يقول^(٤): "وقال الفراءُ: 'مَنْ قَالَ: 'إِنْنَا' أَخْرَجَ الحَرْفَ على أصلِهِ؛ لأنَّ كتابةَ المتكلمينَ 'نا'، فاجتمع ثلاثُ نوناتٍ، ومَنْ قال: 'إنا' استتقلَّ اجتماعها؛ فأسقطَ الثالثةَ، وأبقى الأولىينَ". كما قال بها القرطبيُّ من بعد^(٥).

٤ : ١ : ١ : عِللُ البقاءِ بينَ نونِ الأحرفِ النَّاسِخَةِ ونونِ الوقايةِ:

ولا تختلف العلةُ في أصلِ هذه المسألةِ، ألا وهي علةٌ تَقِلُّ التضعيفَ، والنقاءِ الأمثالِ، في تكاثفِ النوناتِ، مع كثرةِ دورانِها، على ما ذهبَ إليه سيبويه.

وأولى العِللِ في تحديدِ العنصرِ المتوَجِّعِ بالبقاءِ ههنا إنما هي في بقاءِ النونينِ الأولى من المشدَّدةِ ونونِ الوقايةِ. وحذِفَ النونِ الثانيةِ من المشدَّدةِ؛ لأنها حُذِفَتْ قبلَ دخولِ الضميرِ. وكذا حُذِفَتْ النونُ الثانيةُ من "إِنَّ"؛ لأنَّ التقلُّ لا يقعُ إلا بالمكزَّرِ، ولأنَّ حذْفَ الأولى يُفضي إلى سلسلَةٍ من التغيّراتِ. ومنها أيضاً حذْفُها لأنها طرفٌ. ومن ذلك أيضاً اجتماعُ نونينِ متحرّكتينِ، النونِ الثانيةِ المُدغمِ فيها،

١. توضيح المقاصد: ٣٨٣/١.

٢. همع الهوامع: ٢٦٢/١، وانظر حاشية الصبّان: ١٨٢/١.

٣. حاشية الصبّان: ١٨٣/١.

٤. اللباب في علوم الكتاب: ١٢٥/٩.

٥. الجامع لأحكام القرآن: ٥٣/٩.

ونونِ الوقايةِ، فحُذِفَتِ الأولى المُدعِمُ فيها، ونونُ الوقايةِ لم تُحذفْ لأنها لمعنى هو باقٍ.

أما علّةُ بقاءِ النونِ الثانيةِ المُدعِمِ فيها، ونونِ الوقايةِ، وحذفِ النونِ الأولى أنّ الأولى المُدعِمةَ ساكنةٌ، والساكنُ يسرعُ إليه الاعتلالُ.

وأما بقاءُ النونِ المشددةِ وحذفُ نونِ الوقايةِ فلم يذكر الخليلُ وسيبويه والمبردُ لذلك علّةً، وذكرها الفراءُ؛ إذ هي بعدُ هذه الأحرفِ عن الفعلِ. والرّضِيّ؛ لأنّ الإلحاقَ للمشابهةِ لا بالأصالةِ. كما تحذفُ لأنها طرفٌ، كما ذكر الدّلائِيّ. وقد رأينا اختلافاً في تحديدِ الطرفِ ههنا.

وأما المسألةُ الملحقةُ وهي اجتماعُ الحرفِ الناسخِ مع الضميرِ فعلةُ البقاءِ في النونِ الأولى إنما هي العلةُ المذكورةُ في "إني"، وأنّ النونَ الثالثةَ من علامةِ الضميرِ. أما علّةُ بقاءِ النونينِ الأولى والثانيةِ، كما رأيناها عند الفراءِ، فلأنّ الثالثةَ هي آخرُ المكررِ المُستقلِّ.

٤ : ٢ : البقاءُ في اقترانِ نونِ حرفيِ الجرِّ "من" و"عن" ونونِ الوقايةِ، ويُحقّقُ بها "لَدُنْ":

أما مسألةُ حرفيِ الجرِّ "من" و"عن"، فإنّ أولَ من عرَضَ لها سيبويه؛ وهو يسجّلُ بادئاً تفسيراً الخليلِ لسببِ لحاقِ النونِ بها؛ إذ قال^(١): وسألته -رحمه الله- عن قولهم: "عني وقدني، وقطني ومني ولدني"، فقلت: ما بالهم جعلوا علامةَ إضمارِ المجرورِ ههنا كعلامةِ إضمارِ المنصوبِ؟ فقال: إنّه ليسَ من حرفِ تلحقه ياءُ الإضافةِ إلا كانَ مُتحرّكاً مكسوراً، ولم يُريدوا أن يحركوا الطاءَ التي في "قط" ولا النونَ التي في "من"، فلم يكنْ لهم بدٌّ من أن يجيئوا بحرفِ لياءِ الإضافةِ

١. الكتاب: ٣٧٠/٢-٣٧٣.

مُتَحَرِّكٍ؛ إذ لم يُرِيدُوا أَنْ يَحْرَكُوا الطَّاءَ وَلَا النُّونَاتِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُذَكَّرُ أَبَدًا إِلَّا وَقَبْلَهَا حَرْفٌ مُتَحَرِّكٌ مَكْسُورٌ. وَكَانَتِ النُّونُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ تَكُونَ النُّونُ وَالْيَاءُ عِلْمَةً الْمُتَكَلِّمِ، فَجَاؤُوا بِالنُّونِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مَعَ الْيَاءِ لَمْ تَخْرُجْ هَذِهِ الْعِلْمَةُ مِنْ عِلْمَاتِ الْإِضْمَارِ، وَكَرِهُوا أَنْ يَجِئُوا بِحَرْفٍ غَيْرِ النُّونِ فَيَخْرُجُوا مِنْ عِلْمَاتِ الْإِضْمَارِ. وَإِنَّمَا حَمَلْتَهُمْ عَلَى أَنْ لَا يَحْرَكُوا الطَّاءَ وَالنُّونَاتِ كَرَاهِيَةً أَنْ تُشَبَّهَ الْأَسْمَاءُ نَحْوَ "يَدٍ وَهَنْ" ... وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ: "قَطِي، وَقَدِي، فَأَمَّا الْكَلَامُ فَلَا بَدَّ فِيهِ مِنَ النُّونِ".

ثم يُرَدِّفُ^(١): "وَأَمَّا "قَطٌ وَعَنْ وَلُذْنٌ" فَإِنَّهُنَّ تَبَاعَدْنَ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَلِزِمَهُنَّ مَا لَا يَدْخُلُ الْأَسْمَاءَ الْمُتَمَكِّنَةَ، وَهُوَ السُّكُونُ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ ذَلِكَ عَلَى الْفِعْلِ نَحْوَ "حُذٌّ وَزِنْ"، فَضَارَعَتِ الْفِعْلَ وَمَا لَا يُجَزَّزُ أَبَدًا، وَهُوَ مَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ، فَأَجْرِيَتْ مَجْرَاهُ وَلَمْ يُحْرَكُوهُ".

وَإِذَا وَقَفْنَا عَلَى هَذَا النَّصِّ عَلِمْنَا أَنَّ سَبَبِيَّوِيهِ وَقَفَ عَلَى قِيَمَةِ النُّونِ الْمُلْحَقَةِ بِهَذِهِ الْأَدْوَاتِ، وَلَمْ يَتَنَاوَلْ الْحَذْفَ إِلَّا فِي "قَطٌ" وَ"قَدٌ"، فَلَمْ يَعْضُ فِيهِ لِحَذْفِ النُّونِ مِنْ "مَنِي" وَ"عَنِي"، وَأَنَّ مَا يَنْسِبُهُ النُّحَوِيُّونَ إِلَيْهِ مِنْ ضَرُورَةِ الْحَذْفِ فِيهِمَا إِنَّمَا هُوَ مُقَابِلَةٌ عَلَى كَلَامِهِ فِي "قَدٌ، وَقَطٌ". وَإِنْ كَانَ تَكَلَّمَ عَلَى الْحَذْفِ فِي هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ فِي سِيَاقٍ آخَرَ، يَخْتَلَفُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ^(٢). وَهُوَ يَشِيرُ ضَمْنًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَى وَجُوبِ النُّونِ الْمَشْدُدَةِ عِنْدَ إِضَافَةِ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ إِلَى الْيَاءِ.

وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْمَبْرَدُ^(٣)، وَزَادَ فِي قِيَمَةِ النُّونِ الْمُلْحَقَةِ^(٤): "وَإِنَّمَا زِيدَتْ النُّونُ لِأَنَّهَا تَزَادُ فِي الْأَوَاخِرِ، كَالْتَنْوِينِ الَّذِي يَلْحَقُ الْأَسْمَاءَ، وَالنُّونِ الْخَفِيفَةَ وَالثَقِيلَةَ الَّتِي

١. الْكِتَابُ: ٣٧١/٢. وَيَنْظُرُ شَرْحَ السِّيْرَافِيِّ عَلَى الْكِتَابِ: ١٣٣/٣-١٣٤.

٢. يُنْظَرُ: الْكِتَابُ: ٤١٢/٣.

٣. الْمُقْتَضِبُ: ٢٤٩/١، ٢٦٣.

٤. نَفْسُهُ: ٢٦٣/١.

تلقحُ الأفعالَ، والنونِ التي تُزادُ مع الألفِ في "فعلان"، والنونُ حرفٌ أغنُ مضارعٌ حروفَ المدِّ واللينِ".

وقد عرضَ الزَّجاجُ (ت ٣١١هـ) لهذه المسألةِ في كلامِهِ على قوله تعالى^(١):
(قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا) الكهف: ٧٦، وَرَدَّ التَّخْفِيفَ فِي هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ؛ إِذْ قَالَ:
وَيُقْرَأُ "مِنْ لَدُنِّي" بِتَخْفِيفِ النُّونِ؛ لِيُعْلَمَ سَكُونُ النُّونِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ "لَدُنْ" الْإِسْكَانُ، فَإِذَا
أَضْفَتْهَا إِلَى نَفْسِكَ زِدْتَ نُونًا؛ لِيُعْلَمَ سَكُونُ النُّونِ الْأُولَى، تَقُولُ: "مِنْ لَدُنْ زَيْدٍ"...
فَتَقُولُ: "مِنْ لَدُنِّي"، كَمَا تَقُولُ: "عَنْ زَيْدٍ وَعَنِّي"، وَمَنْ قَالَ: "مِنْ لَدُنِّي"، لَمْ يَجْزُ أَنْ
يَقُولَ: "عَنْ زَيْدٍ وَعَنِّي"، بِحَذْفِ النُّونِ؛ لِأَنَّ "لَدُنْ" اسْمٌ غَيْرٌ مَتَمَكِّنٍ، وَ"مِنْ" وَ"عَنْ"
حَرْفَانِ جَاءَا لِمَعْنَى. وَ"لَدُنْ" مَعَ ذَلِكَ أَثْقَلُ مِنْ "مِنْ" وَ"عَنْ". وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ
الْأَسْمَاءَ يَجُوزُ فِيهَا حَذْفُ النُّونِ قَوْلُهُمْ: "قَدْنِي" فِي مَعْنَى "حَسْبِي".

والزَّجاجُ يَفْرُقُ فِي مَسْأَلَةِ التَّخْفِيفِ هَهُنَا بَيْنَ الْاسْمِ وَالْحَرْفِ، وَيَجْعَلُهُ جَائِزًا فِي
الْاسْمِ، وَيَبْطِئُهُ فِي الْحَرْفِ، عَلَى حَدِّ تَعْلِيلِهِ.

وقد ردَّ عليه أبو عليّ في الإغفالِ قال^(٢): "ألا ترى أنه لو امتنع الحذفُ من
"مَنِي، وَعَنِّي" لأنهما حرفان لمعنى؛ لامتنع في "إِنِّي وَلَعَلَّنِي" ولامتنع في "ليبتني
وكأني". على أنه يجيزُ الحذفَ من بابِ الضرورة؛ إذ يستأنف: والحذفُ في "قد"
جاءَ في الشعر... ووجهه أن الشاعرَ إذا اضطرَّ حذفَ النونَ، وردَّ الكلمةَ إلى
الأصلِ... ولو اضطرَّ فحذفَ من "مَنِي" و"عَنِّي"، لجازَ ذلك أيضاً".

ثم يردُّ أبو عليّ عليه مسألةَ الثقلِ^(٣): "ليس بشيءٍ، ألا ترى أنه حُذِفَ من "قد"
وهو مثل "مِنْ"... فليس الحذفُ في هذه الحروفِ معتبراً به ثقلها لا خفتها، ألا ترى
أنَّ "علل" قد تحذفُ منها وقد لا تُحذفُ".

١. معاني القرآن وإعرابه: ٣/٣٠٣-٣٠٤. وضبط المحقق للنص مُلبس ومضطرب.

٢. الإغفال: ٢/٣٩٢.

٣. السابق نفسه: ٢/٣٩٤.

وكلام أبي عليّ بيّن في بقاء النون الأصيلّة، عند التخفيف. على أنّه كلامٌ أجدُر بالمنطقِ منه باللغة، لأنّ مدارّ المسألة إنّما هو الاستخدام، وليس التعليل المنطقيّ، والكلام على خفةٍ وتقلٍّ لا سبيلَ إلى التحقّق منه.

ولم يلتفت ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)^(١) إلى الباقي ولا المحذوف في هذه المسألة، غير أنّه ما لبث أن اقتضب بيتاً من الشعر:

أيّها السائلُ عنهم وعنيّ لستُ من قيسٍ ولا قيسُ مني

أراد: عنيّ، ومنيّ، فخفف، ولعلّ هذا من أوائلِ نجوم هذا الشاهدِ النادرِ.

وعلى الرغم من أنّ سيّويه والمبرد لم يصرّحا بمسألة الضرورة في الحذف، باستثناء "قط" و"قد"، فقد صرّح جُلُّ النحويّين بأنّ الحذف فيها جميعاً من الشاذّ الذي لا يعرّج عليه، وجعلوا البقاء للنون الأصيلّة المشدّدة، كابن السراج^(٢)، وابن جنّي^(٣)، والأنباري^(٤)، والزمخشري (ت ٥٣٨هـ)^(٥)، وابن مالك^(٦)، والمالقي (ت ٧٠٢هـ)^(٧)، وابن هشام^(٨)، وابن عقيل^(٩)، والمرادي^(١٠)، والرضي^(١١)، وأبي

١. إعراب القراءات السبع، لابن خالويه: ٤٠٧/١.
٢. الأصول في النحو: ١/١٢٢.
٣. سر صناعة الإعراب: ٥٥٠/٢.
٤. الإنصاف: ١/١٣٠.
٥. شرح المفصل: ١٢٤/٣-١٢٥.
٦. شرح التسهيل: ١/١٣٧-١٣٨.
٧. رصف المباني: ٣٢٦-٣٦٣.
٨. أوضح المسالك: ١/١١٨.
٩. ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي ١/٩٦، وشرح الألفية: ١/١١٦.
١٠. المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢: ١٥٥، ٢٥٤.
١١. شرح الكافية، (دار الكتب العلمية) ٢/٢٣.

حيان^(١)، والسيوطي^(٢)، والأشموني (ت ٩٠٠هـ)^(٣)، والبغدادي (ت ١٠٩٣هـ)^(٤)،
والصبان (ت ١٢٠٦هـ)^(٥).

وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، يجيزه في القياس، ويأخذ بيد المسألة إلى درجة القلة؛
فيقول^(٦): "وهو قليل في الاستعمال، ولكن القياس لا يباه كل الإباء، من حيث كانت
حروفاً... فلذلك حذفها من حذف حملاً على غيرها من الحروف"، ويذكر شاهد ابن
خالويه. وهذا توصيف غير موفق من ابن يعيش، وقياس عقلي، فهذا شاهد فذ نادر
وليس قليلاً، ولا ندري كيف عبر إلى ابن خالويه. وقد شاع بعد ابن يعيش^(٧). ونسبه
ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) إلى بعض النحويين^(٨). وابن هشام يكاد ينكره^(٩): "وفي النفس
من هذا البيت شيء، لأننا لم نعرف له قائلاً ولا نظيراً، لاجتماع الحذف في
الحرفين... وفي التحفة: لم يجئ الحذف إلا في بيت لا يعرف قائله".

ونسب الأبيدي إلى أبي موسى الجزولي أن الحذف في هذه الأحرف لغة،
وإن لم تكن في شهرة الإثبات^(١٠). وهذا - كما ذكرنا من قبل - أيسر شيء على
النحويين قولاً، وأشقاه إثباتاً.

-
١. ارتشاف الضرب: ٩٢٤.
 ٢. الهمع: ٢٦٠/١.
 ٣. شرح الأشموني: ١٨٣/١-١٨٤.
 ٤. الخزانة: ٣٨١/٥.
 ٥. شرح الأشموني: ١٨٣/١-١٨٤.
 ٦. شرح المفصل: ١٢٥/٣.
 ٧. ينظر المراجع الأنفة الذكر، ممن تلا ابن يعيش.
 ٨. ابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد
باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠: ٤٤.
 ٩. الخزانة: ٣٨١/٥.
 ١٠. شرح الجزولية للأبيدي علي بن محمد، تحقيق: سعد حمدان الغامدي (رسالة مخطوطة): ٥٦٥/١.

ويسجل ابن حمدون في حاشيته في الكلام على الشاهد رأياً فريداً^(١): "وقيل، لا شاهد فيها؛ لأن المحذوف نونها الأصلية، وردَّ بأن الحرف الأصلي بعيدٌ من الحذف".

والإمام الشاطبي (ت ٥٧٩٠هـ) يصوغ نصاً منطقياً بارعاً في هذه الظاهرة جديراً بالتسجيل، إذ يقول^(٢): "لما كان لحاق النون لـ"من" وعن" حكماً لازماً بالاستقراء صار كأن النون لاحقة لهما وجوداً، فلذلك عدَّ الناظم عدم لحاقهما لهما تخفيفاً. وأيضاً فعلة عدم لحاقها إنما هو استتقال التضعيف. والتضعيف إنما يستتقل عند وجوده حقيقةً أو توهمًا، فإذا التخفيف ثانٍ عن التضعيف حقيقةً أو توهمًا". وهو يثني على ابن مالك في استخدامه الحذف هنا، ويُردف^(٣): "لأن الحذف إنما يكون بعد الإثبات فنبه على أن لحاق النون فيها هو الأصل، وأن عدم لحاقها حذفٌ في المعنى القياسي".

أما (لُدُن) فقد رأينا سيبويه يعرض لقيمة النون الثانية "الوقاية" في نحو "لُدني"، وهو يشير ضمناً إلى وجوب النون المشددة عند الإضافة^(٤).

وذهب الزجاج إلى جواز تخفيفها كما رأينا آنفاً^(٥). وهو يقرُّ من قياسه على "قُدني" على أن البقاء فيها للنون الأصلية، والحذف للوقاية. وقد نسب إليه الرضي القول بضرورة حذف النون منها^(٦).

-
١. ابن حمدون، حاشية ابن حمدون على شرح المكودي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣: ١/٩١.
 ٢. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية والتراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٧: ١/٣٤٣.
 ٣. السابق نفسه.
 ٤. ينظر الكتاب: ٣٧٢/٢، وينظر أيضاً: ٢٨٥/٣، وما بعدها.
 ٥. معاني القرآن وإعرابه: ٣/٣٠٣-٣٠٤.
 ٦. شرح الكافية: ٤٥١/٢.

وينبغي الوقوف على كلام أبي عليّ في هذه المسألة؛ إذ فصلَ فيها بما لم يُسبقَ إليه؛ إذ يقول^(١): "اعلم أن "لُدُن" اسم غير متمكّن، حُدِفَت اللامُ منه في حالِ الإضافةِ إلى المُظهِر، في نحو قولهم: "من لُدُ الحائِطِ إلى البيت، و:

من لُدُ لَحِييِهِ إلى مَنحُورِهِ"^(٢)

وكان القياسُ ألا يُحذفَ منه لمشابهتِهِ الحرفَ في البناء... إلا أَنه لَمَّا كان اسماً وآخِرُهُ النونَ، وكانت النونُ مشابهةً لحروفِ اللينِ اسْتَجِبَر الحذفُ فيه في حالةِ الإضافةِ إلى المُظهِر... فإذا اتصلَ بالمضمرِ رُدَّ إلى أصلِهِ...فجاء: ﴿مِنْ لُدُّهُ وَيَبْشِرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الكهف: ٢، وجاء ﴿مِنْ لُدُنًا﴾ النساء: ٦٧^(٣)، فألزمَ الردَّ في المضمرِ. فأما من قال: و"من لُدُنِي"، فأضافَ إلى نَفْسِهِ، فالجيدُ الإثباتُ وتَرَكَ الحذفَ؛ لأنه إضافةٌ إلى المضمرِ... . واعلمَ أَن من حَذَفَ فقال: "من لُدُنِي" لم يَحذفِ النونَ من حيثُ حَذَفَ مِنَ الواحدِ مضافاً إلى المُظهِرِ، نحو: "لُدُ الحائِطِ؛ لأنَّ من حَذَفَ في الإضافةِ إلى المظهرِ يَرُدُّ في الإضافةِ إلى المُضمرِ... ولكن الحذفَ لاجتماعِ المتلينِ. وهو هنا يَنفِي شِبْهَةَ حَذَفِ النونِ الأصيلِ، ويؤكدُ حَذَفَ نونِ الوقايةِ، من "لُدُن"، وهو يؤكدُ كَرَّةً أُخرى ما ذهبَ إليه في الحُجَّةِ.^(٤)

على أَن بابَ الحذفِ يَخْتَلِفُ عندَ أبي عليّ في "لُدُنِي"؛ إذ يَردِفُ: "قلا يُستحسَنُ على هذا الحذفِ في القراءةِ "من لُدُنِي"، لأنه ليسَ بموضعِ ضرورةٍ. وهو

١. الإغفال: ٣٨٢/٢. وينظر: الحجة: ١٦١/٥

٢. ويروى: مَنحُورِهِ، بالخاء.

٣. وقد جاء هذا التركيب في القرآن الكريم ست مرات، ما ذكر من النساء، وفي: الكهف: ٦٥، ومريم: ١٣، وطه: ٩٩، والأنبياء: ١٧، والقصص: ٧٥.

٤. الحجة: ١٦١/٥.

يوازن بين "لدني" و"إنني" فيقول: "لا يكون "لدني" مثل "إنني"، لأن الأمثال في "إنني" أكثر منها في "لدني"...فالحذف فيه أقرب منه في "إنني"، ومما يؤكد ذلك أن في "إن" قبل لحاق النون الثالثة له نونين لازمين، وليس في "لذن" حرفان مثلان لازمان قبل لحاق النون الثانية".

ووقف النحاس على قراءة (لُدُنِي)^(١)، فقال: وهذه قراءة أبي عمرو والأعمش وحمزة والكسائي، وقرأ أهل المدينة "من لُدُنِي"، بتخفيف النون، والقراءة الأولى أولى في العربية، وأقيس. وهو ينقل حجة الحذف عن المبرد: "والحجة في جوازه على ما حكي عن محمد بن يزيد أن النون حُذفت كما قرأ أهل المدينة: "فبم تبشرون" بكسر النون^(٢)، وأحسن من هذا ما ذهب إليه أبو إسحاق".

وعرض ابن خالويه لقراءة نافع بالتخفيف وأردف معلقاً^(٣): "كراه اجتماع النونين، فحذف واحدة". ومسألة الكراهة هذه مردودة، وهي أضيقت من أن توصف بها هذه الظاهرة، واللغة لا تبني على الكراهية، وإنما هي إمكانية متاحة مال إليها^(٤).

وابن مالك يؤيد مذهب الزجاج، إذ يقول في شرح التسهيل^(٥): "ولحاق النون مع "لذن" أكثر من عدم لحاقها، وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات، وليس كذلك، بل هو جائز في الكلام الفصيح". وأبو حيان ينفي عن سيبويه

١. إعراب القرآن، للنحاس: ٤٦٧/٢.

٢. ولم أقع عليه في المقتضب.

٣. إعراب القراءات السبع، لابن خالويه: ٤٠٧/١.

٤. وينظر: رأي الدكتور زيد القرالة في الكراهية هذه، في نون الوقاية: ١٥٣.

٥. شرح التسهيل: ١٣٦/١. وينظر التذييل والتكميل: ١٨٢/٢.

تعرّضه لـ"الدن"^(١). والأقرب من قول أبي حيان أنه لم يصرح - كما دُكر - إلا في "قد"، وإن أشار ضمناً إلى مسألة الضرورة.

ونقل أبو حيان عن ابن عصفور^(٢): "وإنما كان الحذف في "الدن" أحسن، لأنهم يقولون "لد"، فيحذفون النون، ولدُ المحذوفة إذا اتصلت بها ياء المتكلم لم تلحقها نون الوقاية؛ لأنها إذ ذاك بمنزلة "مع" ... فكأن الذين حذفوا نون الوقاية مع إثبات النون حملوها في ذلك عليها إذا حُذفت نونها".

وجعل الشاطبي المسألة على وجهين^(٣): "إما على أنهم أجزوه على الأصل من الاسمية، فلم يلحقوا النون، وعاملوا "الدني" معاملة عَضْدِي^(٤)... وإما على أنهم حذفوا النون كراهية التضعيف، على حدّ حذفها من قوله تعالى: "قبح تبشرون"، ونحوه^(٥)". وليس في المذهب الأول عند الشاطبي بقاء ولا حذف؛ إذ الصيغة دخلت محذوفة النون، كما رأينا في إشارة ابن عصفور.

وهنا ينبغي التوقف في هذه المسألة على خلط لا يعدمه النظر، ألا وهو الكلام على اجتماع المثليين، أو القياس على "كأني" و"تبشرون"، وتأمرون، فليس في "الدن" إذا أضيفت إلى المتكلم إلا إمكانتان، التشديد، وهو الكثير، والتخفيف وهو الأقل، ولا استخدام للصيغة المفككة، إلا ببنية متخيلة. وعلى هذا، فليس هناك اجتماع مثليين اجتماعاً حقيقياً ظاهراً، كما رأينا في الصيغ المذكورة آنفاً، يُفضي إلى الثقل، بل المسألة قائمة على التخفيف من التضعيف.

١. ينظر: التذييل والتكميل: ١٨٢/٢، وارتشاف الضرب: ٩٢٥.

٢. التذييل والتكميل: ١٨٣/٢.

٣. المقاصد الشافية: ٣٣٧/١.

٤. أي في تخفيفها، وتسكين الضاد.

٥. ولم أقع عليه في المقتضب.

وجلّ النحويين يقولون بقلة حذف النون الثانية (الوقاية)، لا بضرورتها، كالجزولي^(١)، وابن عصفور^(٢)، والأبدي^(٣)، وابن عقيل^(٤)، وابن هشام^(٥)، والأشموني^(٦)، والسيوطي^(٧)، والرضي^(٨)، والبغدادي^(٩). ومن المحدثين الغلابيني (ت ١٩٤٤م)^(١٠)، وعباس حسن (ت ١٩٧٨م)^(١١)، وعبدالغني الذقر^(١٢).

٤:٣: علل البقاء بين نون حرفي الجزر "من" و"عن" و"لذن"، وبين نون الوقاية:

العلّة الرئيسيّة في الحذف والبقاء التخفيف، وثقل التقاء الأمثال، أو التضعيف. أمّا علّة البقاء لهذه النونات الأصيلة فالأصالة. إلا ما وجدنا من الرأي الذي ذكره ابن حمدون في بقاء النون الثانية (الوقاية)، ولم يُعلّله.

-
١. ينظر: التذييل: ١٨٣.
 ٢. السابق نفسه.
 ٣. السابق نفسه.
 ٤. وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٩٥/١. وشرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق: محي الدين عبدالحميد: ١١٥/١.
 ٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، أبو محمد، عبدالله جمال بن يوسف، تحقيق: محمد محي الدين، دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٩٧٩: ١٢٠/١.
 ٦. شرح الأشموني: ٦٠/١.
 ٧. همع الهوامع، السيوطي، جلال الدين، تحقيق: عبدالحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، مصر: ٢٦١/١. وشرحه على الألفية (البهجة المرضية)، دار السلام، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٠: ٧٧.
 ٨. شرح الكافية: ٤٩٢/٤.
 ٩. خزنة الأدب: ٣٨٤/٥.
 ١٠. جامع الدروس العربية، الغلابيني، مصطفى، المكتبة العصرية، بيروت، ط ٢٨، ١٩٩٣: ٦٠/٣.
 ١١. النحو الوافي: ٢٨٢/١.
 ١٢. معجم القواعد العربية: ٢٧.

٥: المسألة الرابعة: اجتماع نون الأفعال الخمسة مع نون التوكيد:

والمسألة الأخيرة من هذه النظرية إنما هي مسألة البقاء في التقاء نون الأفعال الخمسة، ونون التوكيد الثقيلة.

وقد رأينا سبويه يفتح نظرية البقاء بهذه المسألة، يقول^(١): "وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات، ولم تحذف الألف لسكون النون؛ لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم، ولو أذهبت لم يعلم أنك تريد الاثنين، ولم تكن الخفيفة هنا؛ لأنها ساكنة ليست مدغمة، فلا تثبت مع الألف. ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد. وإذا كان فعل الجمع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك: لتفعلن ذلك، ولتذهبن؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذوها استتقالاتاً. وتقول: هل تفعلن ذلك، تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون، وهم يستقلون التضعيف، فحذوها إذ كانت تحذف. وهم في هذا الموضع أشد استتقالاتاً للنونات". ويرد^(٢): "واعلم أن الخفيفة والثقيلة إذا جاءت بعد علامة إضمار تسقط^(٣)، إذا كانت بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام، فإنها تسقط أيضاً مع النون الخفيفة أو الثقيلة، وإنما سقطت لأنها لم تحرك، فإذا لم تحرك فتحذف لئلا يلتقي ساكنان".

١. الكتاب: ٥١٩/٣. وينظر: التعليقة على كتاب سبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق: عوض القوزي،

ط ١، ١٩٩٠: ١٨/٤، وما بعدها. وابن يعيش: ٣٧/٩-٣٨.

٢. الكتاب: ٥٢٠/٣.

٣. نعت لعلامة الإضمار.

وقال الخليل^(١): "إذا أردت الخفيفة في فعل الاثني كانت بمنزلة إذا لم تُرد الخفيفة في فعل الاثني، في الوصل والوقف؛ لأنه لا يكون بعد الألف حرف ساكن ليس بمُدغمٍ ويردُ"^(٢): "وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربان زياده واضربان زياده، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها".

فسيبويه يقف على علة واحدة في البقاء والحذف في هذه المسألة، ألا وهي تكاثف النونات. وهو يجعل الحذف في نون الرفع لهذه العلة، على الرغم من تقدمها، كما صنع في المسألة الأولى. وهو هنا - وإن لم يُشر - يحمل النون الخفيفة على الثقيلة؛ إذ ليس ثمة تكاثف للنونات. وهذا على الرغم من مذهبه أنهما نونان لا نون واحدة، على ما استدل هو من كلام الخليل؛ إذ يقول^(٣): "وزعم الخليل أنهما توكيد، كما التي تكون فصلاً، فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكدة، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيداً"، وقال^(٤): "الخفيفة في الكلام على حدة والثقيلة على حدة". ومذهب البصريين هو مذهب سيبويه^(٥). وأغرق ابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) في هذا المذهب حتى بلغ قوله^(٦): "والتأكيد بالنون الشديدة بمنزلة التأكيد باسمين، في قولك: "قام القوم كلهم أجمعون"، والتأكيد بالنون الخفيفة بمنزلة التأكيد باسم واحد من قولك "قام القوم كلهم".

١. الكتاب: ٥٢٥/٣.

٢. الكتاب: ٥٢٧/٣، وينظر المقتضب: ٢٤/٣. وشرح السيرافي: ٢٥٩/٤، والحجة للقراءات للفارسي: ٤٤١/٣. والإنصاف: ٦٥٠/٢.

٣. ينظر الكتاب: ٥٠٨/٣-٥٠٩.

٤. السابق نفسه: ٥٢٤/٣.

٥. ينظر: المراجع السابقة واللاحقة.

٦. ابن بابشاذ، الطاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبدالكريم: ٢٠٩/١.

وهذا قياسٌ منطقيّ، ومنتزَعٌ من متغايرٍ، فكيفَ ثَمَلُ نونٌ أصيلةٌ في "إِنَّ"
و"لَكِنْ"، على حرفٍ معني غيرٍ مستقلٍّ بنفسِهِ. وقد ذهبَ الكوفيونَ إلى أنهما نونٌ
واحدةٌ^(١)، وهو - فيما أرى - أسدُّ من مذهبِ سيبويه، ومن قالَ به.

والمبرّدُ يتفقُ معَ سيبويه في مسألةِ البقاءِ والحذفِ، ويخالفُه في التعليلِ؛ إذ
يقولُ^(٢): فإذا ثنيتَ أو جمعتَ أو خاطبتَ مؤنثاً فإنَّ نظيرَ الفتحِ في الواحدِ حذفُ
النونِ، ممَّا ذكرتَ لك. تقولُ للمرأة: هل تضربينَ زيداً؟ ولا تضربينَ عمراً، فتكونُ
النونُ محذوفةً التي كانت في تضربين، ألا ترى أنك إذا قلتَ: لن تضربَ يا فتى،
قلتَ للمرأة - إذا خاطبتها -: "لن تضربي، وكذلك لن تضربا، ولن تضربوا للثنتين
والجماعة. فتحذفُ النونَ نظيرَ الفتحِ في الواحدِ". وقد نقلَ عنه ابنُ ولادٍ
(ت ٣٣٢هـ) ردّه تعليلَ سيبويه، إذ قال^(٣): "وهذا اعتلالٌ فاسدٌ؛ لأنَّ الجمعَ بينَ
نونينِ في "تضربونني" وثلاثِ نوناتٍ في قولهم: "إتني" غيرُ مستنكرٍ...". وقد
انتصرَ ابنُ ولادٍ لسيبويه، وسوّغَ علته.

١. ينظر: الإنصاف: ابن يعيش ٣٧/٩، واللباب في علل البناء والإعراب، العكبري: ٦٧/٢،
والإنصاف: ٦٥٣/٢، والمساعد: ٦٦٤/٢، والرضي: والمغني: ٤٤٣، والجنى الداني، والمقاصد
النحوية: ١١٧٠، وارتشاف الضرب: ٦٥٣، والهمع: ٦١٢/٢. والدمامي، محمد بن أبي بكر، شرح
الدمامي على مغني اللبيب، تعليق: أحمد عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٧:
٢٤٦/٢. وناظر الجيش، محب الدين، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (شرح
التسهيل)، تحقيق: علي فاخر وآخرين، دار السلام، مصر، ط ١، ٢٠٠٧: ٣٩١٨/٩. وشرح
الأشموني: ٣١٤/٣.

٢. المقتضب: ٢١/٣-٢٢.

٣. انظر دفاع ابن ولاد في "الانتصار لسيبويه على المبرّد"، ابن ولاد التميمي، أبو العباس أحمد بن
محمد، تحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٦: ٢٣٤. وينظر المقاصد الشافية:
١٠٦/١.

والمبزود يستقي علته هذه من أستاذه المازني^(١)، وهو يقبسُ فتحة البناء في الفعل المؤكد على فتحة التصب في المضارع، والجامع إسقاطهما النون. على أن المازني نفسه - على الأغلب - اقتبس هذه العلة من سيبويه؛ إذ يقول في فاتحة كتابه^(٢): "فالنون ههنا في "يفعلن بمنزلتها في "فعلن"، وفعل بلام "يفعل" ما فعل بلام فعل" لما ذكرت لك، ولأنها قد تُبنى مع ذلك على الفتحة في قولك: "هل تفعلن"، وألزموا لام "فعل" السكون، وبنوها على العلامة، وحذفوا الحركة لما زادوا، لأنها في الواحد ليست في آخرها حرف إعراب، لما ذكرت لك". وعلى الرغم من هذا فقد قدم سيبويه ههنا علة نقل التضعيف وتكاثف النونات على هذا القياس.

وابن السراج يلقق بين تينك العلتين في حذف هذه النون^(٣)، وكذا السيرافي^(٤)، والصيمري^(٥)، والخوارزمي (ت ٦١٧هـ)^(٦).

ولا خلاف بين النحاة على بقاء نون التوكيد بقسميها في أصول هذه المسألة، وإنما تبدى خلافتهم في بناء المضارع وإعرابه معهما^(٧). ثم ركز من بعد ذلك في هذا الخلاف - كما رأينا - خلاف آخر في علة حذف نون المضارع، عند بعض النحويين، وليس كلهم. قال الرضي^(٨): "وأما حذف النون التي هي علامة الرفع في

-
١. ينظر الانتصار: ٢٣٦.
 ٢. الكتاب: ٢٠/١.
 ٣. ينظر: الأصول: ٢٠١/٢.
 ٤. شرح السيرافي: ٢٥٣/٤.
 ٥. الصيمري، أبو محمد، عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢: ٤٢٨/١.
 ٦. الخوارزمي، القاسم بن الحسين، التخمير، شرح المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٠: ١٨٤/٤.
 ٧. ينظر: شرح التسهيل: ٣٦/١، رصف المباني: ٤٠١، وشرح ابن عقيل: ٤٠/١، وشرح الرضي: ٢٠/٤، المقاصد الشافية: ١٠٤/١، تمهيد القواعد: ٢٣٥/١، ٣٩٤٧/٨، والخزانة: ٢٢٣/٤. ثم إن هناك مذهباً ثالثاً، يفرق بين أن تباشر النون الفعل فيحكم ببنائه، أو تفصل عنه بفواصل فيحكم بإعرابه، وينظر: ارتشاف الضرب: ٦٢٢/٢، وتمهيد القواعد: ٣٩٣٧/٨.
 ٨. شرح الكافية: ٤٩٢/٤. وينظر: ٢٤/٤.

الأمثلة الخمسة فلأنَّ الفعلَ صارَ مبنياً عندَ الجمهورِ، وعندَ غيرِهِم لاجتماعِ النوناتِ^(١). وليسَ دقيقاً ما قاله الرضيُّ؛ فعلى الرَّغم من هذا الخلافِ فسيبويه يقولُ ببناءِ الفعلِ معَ النونينِ^(٢)، وتبعَه في هذا ابنُ عقيلٍ^(٣)، والأشموني^(٤)، والصبان^(٥)، وخالد الأزهري^(٦)، ولم يمنعهم هذا من القولِ بحذفِ نونِ الرفعِ لاجتماعِ النوناتِ. كما رأينا من جمعِ العلتينِ، وهو يرى بناءَ المضارعِ معَ النونينِ. أمَّا من جعلَ البناءَ سبباً في علةِ حذفِ هذه النونِ فنجدُ المازنيَّ على رأسِهِم^(٧)، وتبعَه المبردُ^(٨) ثم تلميذه ابنُ السراجِ^(٩)، والسيرافي^(١٠)، وأبو علي (ت ٣٧٧هـ)^(١١)، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)^(١٢)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)^(١٣)، والجرجاني (ت ٤٧٦هـ)^(١٤). والمحدثون أميل إلى رأيِ سيبويه^(١٥).

١. وينظر ابن يعيش: ٣٨/٩.
٢. ينظر الكتاب: ٢٠/١.
٣. شرح ابن عقيل: ٣٩/١.
٤. شرح الأشموني: ٢٨٨/١.
٥. حاشية الصبان على الألفية: ٣٢٨/٣.
٦. التصريح بمضمون التوضيح: ط ١، ١٩٩٧: ٤/١٨٣.
٧. ينظر الإغفال: ١٤٢/١.
٨. ينظر المقتضب: ١٩/٣.
٩. ينظر الأصول: ١٩٩/٢.
١٠. شرح كتاب سيبويه: ٢٥٨/٤.
١١. ينظر الإغفال: ١٤٢/١.
١٢. شرح المفصل: ٣٧/٩.
١٣. شرح الجمل: ٤٩٣/٢.
١٤. الجرجاني، عبدالقاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢: ١١٣٠-١١٣١.
١٥. ينظر: جامع الدروس العربية: ٢٦٦/١. النحو الوافي: ١٨٧/٤. النجار، عبدالعزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مطبعة السعادة، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٣: ٢٣٦/٣. السيد، أمين، تصريف الفعل، مكتبة الشباب: ١٢٧. الراجحي، عبده، التطبيقات الصرفية، دار النهضة العربية، بيروت: ٦١. الأنطاعي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط ٣: ١٤٩/٣، ٢٨٩/١. مكرم، سالم، عبدالعال سالم، وتطبيقات نحوية وصرفية، مكرم، عبدالعال سالم، ٧٤/٢. والدقر، عبدالغني في "معجم قواعد العربية": ٥٥٠. والسيد، عبدالحميد، المغني في علم الصرف، دار صفاء، عمان، ط ١، ٢٠٠٩: ١٧٤.

وفي عود الكلام على دخول النون الخفيفة على الأفعال الخمسة في نحو: "يضربان" فقد وجدنا الخليل وسيبويه يردانه. وقال الرضي^(١): "وأما يونس والكوفيون، فجوّزوا إلحاق الخفيفة بالمشى وجمع المؤنث، فبعد ذلك، إما أن تبقى النون عندهم ساكنةً، وهو المروي عن يونس؛ لأن الألف قبلها، كالحركة لما فيها من المدّة، كقراءة نافع^(٢) (وَمَحْيَاي) الأنعام: ١٦٢، أو قراءة أبي عمرو: "واللّاي"^(٣)، وقولهم: "التقت حلقنا البطان". ولا شك في أن كلّ واحد في مقام الشذوذ، فلا يجوز القياس عليه. وإما أن تُحرك بالكسر للساكنين، وعليه حمل قوله تعالى: (وَلَا تَتَّبِعَانِ): ٨٩، بتخفيف النون".

وجعل أبو علي قراءة "ولا تتبعان"^(٤) من باب التوكيد، إذ قال: "يمكن أن يكون خففَ الثقلية للتضعيف"، ويردّف^(٥): إلا أنه حذف الأول من المثليين في نحو "قيراطٍ ودبنار"، ولزم ذلك في هذا الموضع؛ لأن الحذف لو لحق الثانية لزم النقاء ساكنين، على غير ما يُستعمل في الأمر العامّ الشائع. وهو يجعل البقاء ههنا في النون الثانية منها، ويُفرغ على مذهبه في حذف المكرر المُستقل، كما رأينا آنفاً.

١. شرح الرضي على الكافية: ٤/٤٩٢.

٢. ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، العراق، ١٩٩٩: ١/٣٤٢. ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت: ١/٩٢. الجامع: ٧/١٥٣. وأبو حيان، البحر المحيط: ١/٣٢٢. ونقل صاحب الدر المصون أن نافعاً رجع عن هذه القراءة: ٨/١١٥.

٣. من قوله تعالى (وَاللّاي يَيْسُنْ مِنَ الْمُحْيِي) الطلاق: ٤. وهي قراءة أبي عمرو، والبزري، ينظر: الدر المصون: ٤/١١٢.

٤. وهي عنده في رواية الأخفش الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامر.

٥. الفارسي، أبو علي، الحجّة للقراءات السبع، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٤: ٤/٢٩٣-٢٩٤.

وقال ابنُ خالويه^(١): "ويُقرأ بحذفِ النونِ، ويجعلُهُ مُعرباً، وكذا الأَنْباري^(٢).
وحكى أبو حيانَ (٧٤٥هـ) عن النحويينَ أَنَّ هذه النونَ هي الخفيفة^(٣): "فَقيلَ هي
نونُ التوكيدِ الخفيفةِ، وكُسرَتْ كما كُسرَتْ الشديدةُ. وقد حكى النحويونَ كَسَرَ النونِ
الخفيفةِ في مثلِ هذا عن العربِ، ومذهبُ سيبويهِ والكسائيِّ أَنَّها لا تدخلُ هنا
الخفيفةُ، ويونسُ والفراءُ يريانِ ذلكَ". وأولُه ابنُ بابشاذَ "وأنتما غيرُ مُتَّبَعينِ"^(٤)، ومثله
ابنُ عقيلٍ "وأنتما لا تتبعانِ"، وكذا الرضي^(٥)، وأبو حيانَ^(٦)، والشاطبي^(٧)،
والصبان^(٨)، والشَّيخُ خالدُ الأزْهري^(٩).

ومن الاستدراكاتِ المتخيلةِ والرياضةِ العقليةِ التي ذكرها سيبويه في هذه
المسألةِ قولُه^(١٠): "وإذا وَقَفَتْ عندَ النونِ الخفيفةِ في فعلٍ مرتفعٍ لجميعِ رددتِ النونِ
التي تثبت في الرفعِ، وذلك قولك: "وأنت تريد الخفيفة: هل تضربينَ وهل تضربونَ
وهل تضربانِ"^(١١). ولا تقولُ: هل تضربونا، فتجريها مجرى التي تثبتُ معَ الخفيفةِ

١. ٦٥٢/١.

٢. ينظر الإِتصاف: ٦٦٧/٢.

٣. تفسير البحر المحيط: ١٨٧/٥.

٤. شرح المقدمة المحسبة: ٢٠٩-٢١٠.

٥. شرح الكافية: ٤٩٢/٤. وينظر: ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد
عبدالكريم: ٢٠٩-٢١٠، حاشية الصبان: ٣٣٠/٣.

٦. ارتشاف الضرب: ١٦٠٧/٥.

٧. المقاصد الشافية: ٥١٥/٣.

٨. حاشية الصبان: ٣٣٠/٣.

٩. التصريح: ١٩٨/٤.

١٠. الكتاب: ٥٢٢/٣.

١١. في النص المحقق ضبطت النونات بالسكون.

في الصلة"، وقال الجرجاني^(١): "وإذا حذفت النون عادَ الواوُ هو ضميرُ الجميع، والياءُ الذي هو ضميرُ المرأة، لأجل أنَّهما سقطا لالتقائهما مع النون، وتعيدُ نونَ الرفعِ أيضاً". وهذا كُلهُ ضَرْبٌ من الرياضةِ العقليةِ لا سبيلَ إليها؛ لأنها تنقضُ الغرضَ الذي جاءتْ من أجله هذه النونُ. وكيفَ للمتكلِّمِ الذي يستجلبُ اهتمامَ السامعِ ليؤكدَ خبره، يلبسُ عليه أمره، ويغمضُ عليه مُرادَه؟ وهي، بعدُ، تُدخِلُ السامعَ في قضايا ليس منها في كثيرٍ ولا قليل.

٥:١: عللُ البقاءِ في اجتماعِ نونِ الوقايةِ معِ نونِ التوكيدِ:

ثمةُ علتانِ للبقاءِ والحذفِ ههنا؛ اجتماعُ الأمثالِ الذي انبنى عليه استتقالُ التضعيفِ، والثانيةُ البناءُ الذي يُشبهُ النصبَ. وأمَّا البقاءُ فلنونِ التوكيدِ، وإنْ كانَ النحويونَ لم يقفوا على السببِ الرئيسِ في هذا البقاءِ، ألا وهو الدلالةُ، وفواتُ الغرضِ بحذفِ نونِ التوكيدِ. وعلَّةُ أبي عليٍّ في بقاءِ النونِ الثانيةِ من المشددةِ في "ولا تتبعانِ" - على حدِّ تفسيره - لئلا يلتقي ساكنان.

٦: مصطلحاتُ البقاءِ:

هذا بابٌ تُستخلصُ فيه مصطلحاتُ مُفترضةٌ لنظريةِ البقاءِ، وتعبيراتٌ تلامسُ حدَّ الاصطلاحِ، وقعتْ في هذه المسائلِ جميعاً، إمَّا تصريحاً وإمَّا استنباطاً، مرتبةً وُفقَ المسائلِ:

ولعلَّ أولَ ما يُذكرُ في ذلك المُصطلحاتُ المكررةُ والدائرةُ في القضيةِ كُلِّها، التي قامتْ عليها نظريتنا البقاءِ والحذفِ ألا وهي الاستتقالُ والتضعيفُ وتوالي الأمثالِ، والتداولُ.

١. المقصد في شرح الإيضاح: ١١٣٥. وينظر: الأصول لابن السراج: ٢/٢٠٣. وشرح الرضي على الكافية: ٤/٤٩٦.

أما في التفصيل فقد صرّح النحويون بالمصطلحات الآتية في المسألة الأولى لبقاء نون النسوة وهي: الإسناد، والاسمية، والدلالة على المعنى، وسلامة البناء، والسبق في المكرر، ولمحوا ب: الإخلال بالكلام (عند سقوطها). كما صرحوا لبقاء نون الوقاية: ب: الصيانة والوقاء.

وفي المسألة الثانية، صرحوا لبقاء نون الرفع" ب: الدلالة على المعنى، وسلامة حرف الإعراب، وكونها كلمة. ولمحوا ب: الخفة، والنيابة الصوتية (بكسر فتحها)، والأصالة، والسبق، والحمل على التظير (في الحمل على الأحرف الناسخة). وفي المسألة الملحقة صرحوا ب: "الحمل" (على بقاء نون الرفع، في اجتماعها مع نون الوقاية)، وإقامة الوزن. أما في بقاء نون الوقاية، فقد صرحوا ب: البعد عن الحذف، والنيابة (نيابة نون الرفع عن حركة تُحذف، وهي الضمة)، وأمن الحذف، وأمن التغيير أو الاستغناء، وفقدان العامل.

أما المسألة الثالثة، فقد صرحوا في بقاء نون الحرف الناسخ ب: الاختصار، والسبق، والبعد عن الطرف أو الإيغال. ولمحوا ب: عدم العهد بالحذف. أما في بقاء نون الوقاية فقد صرحوا ب: قصد المعنى. ولمحوا ب التحرك (في بقاء النون الثانية المدغم فيها من "إن"؛ لأن الساكن يسرع إليه الاعتلال)، والقوة (في البعد عن الطرف الضعيف). وفي المسألة الملحقة صرحوا في بقاء الضمير ب "الإضمار".

أما حرفا الجرّ، و"لذن" فقد صرحوا في بقاء نونهن ب: الأصالة، ولم يؤثر عن ابن حمدون مصطلح في بقاء نون الوقاية.

أما المسألة الرابعة، فقد تكلموا على علل الحذف كالتخفيف وتوالي الأمثال والبناء، ولم يقفوا على مصطلح للبقاء، ولا شك أنه المعنى والدلالة، حتى لا يفوت القصد من صيغة التوكيد.

ويمكننا القول أن هذه هي المصطلحات أو التعبيرات الاصطلاحية التي حشدتها النحويون، ودارت في فلك نظرية البقاء، في مسائل اجتماع النونات التي تناولها هذا البحث.

٧: نظرية البقاء في الميزان:

هذا فصل رائز لنظرية البقاء وفق ما نظّر له القدماء، على ما رأينا في الآنف من البحث، ومحاولة لتقويم المنهج في هذه النظرية، على ما ناقشه البحث.

وبعد، فقد سجلت مسألها كما تناولها اللغويون بعامّة، وتعقبت كثيراً من آرائهم، وحصرت عليهم كما علّوا لها، واستتختت مصطلحاتهم، تصريحاً واستتباطاً. على أنه ينبغي أن ننحو في هذه النظرية إلى واقع يمكن ضبطه، والحكم عليه، بعيداً من الرجم بالغيب، وتشتيت المسائل بين القيم النحوية والقيم الصرفية أو الصوتية، والاتكاء على المنطق البعيد من واقع اللغة، والتلعّب بالأراء، وفق ما يقتضيه ذلك المنطق، للعبور نحو نظرية متماسكة.

ومما لا شك فيه أن ثقل توالي الأمثال والتضعيف في صوت النون، الذي يمثل أكثر الأصوات الصحيحة ديناميكية، تأثراً وتأثيراً، سيؤدي إلى ظاهرة التخفيف، في كثير من استخداميه. وقضيتا البقاء والحذف إنما هما جزء من أسلوب معالجة هذا الواقع، إلى جانب أساليب أخرى كالقلب والإدغام والإعلال والتسهيل، والتفريق...

وهنا علينا أن نتوقف على مسألة المكرر المستقل كأهمّ العليل في قضيتي البقاء والحذف. فتفسير أبي عليّ الفارسي ومن تبعه، في بديهية سقوط المكرر المستقل إنما هو قياس على الكتابة لا النطق، وأبو عليّ نفسه نقضه في نحو "قيراط ودينار". فبنية الكلمة تنسك في النفس قبل نطقها، فإذا بانّت يكون المتحدث قد عالجها بما يتوافق مع إمكانات النطقية، بقطع النظر عن السابق واللاحق، وما

قلبُ النونِ في مثلٍ: جَنَّب، و"عنبر"، و"من بعد"، ولَمَّا يُنطَقُ بها بعدُ، بل إدغامُها في الكلمةِ الأولى المُنفصلةِ نحوَ: و"من ربهم"، و"من ورائهم" و"مَن يكن"، ونحو ذلك كثيرٌ إلا تأكيداً لهذه الحقيقة. فالنظرُ إلى النطقِ على أنه نمطٌ أو امتدادٌ من الخطِّ أو الطباعةِ، سيفضي إلى هذا الرأي الذي يقومُ على نظرٍ منطقيٍّ بحتٍ.

أما من حيث المسائلُ التي عالَجها البحثُ من هذه النظريةِ فالتخفيفُ في اجتماعِ النونينِ: سواءً أكانت نونُ النسوةِ (كما بدتْ في شاهدِ سيبويه)، أو نونُ الأفعالِ الخمسةِ، أو نونُ "الدُّن"، معِ النونِ المسمّاةِ بالوقايةِ، يقومُ - فيما أرى - على أنَّ النونَ الباقيةَ إنما هي نونٌ مخففةٌ من النونينِ، أي أنها لا نونُ النسوةِ، ولا نونُ الرفعِ، ولا النونُ الأصليةُ من "الدُّن"، ولا هي نونُ الوقايةِ، وقامتْ هذه النونُ المخففةُ بوظيفةِ نونِ الوقايةِ، فُحرِّكتْ بالكسرِ، فهما صوتانِ اختزلا في صوتٍ واحدٍ. وغيرُ ذلك ضربٌ بالحصي، وصناعةٌ لغويةٌ، لا سبيلَ إليها. فالناطقُ يتخففُ من ثقلِ النوناتِ بالإبقاءِ على واحدةٍ تحيلُ إلى الاثنتينِ، بدلالةِ السياقِ.

وثمةُ ملحظانِ دقيقانِ ما لنا معدى من الوقوفِ عليهما، أولُهما أننا رأينا النحويينَ يَفصلونَ بينَ الحرفِ وحركتهِ في الكلامِ على البقاءِ والحذفِ، والحقيقةُ أنه لا فصلَ، وأنَّ المحذوفَ مقطوعٌ، لا صامتٌ معزولٌ عن صوتِهِ. وأما الثاني فينبغي التمييزُ بينَ قاعدتينِ في البقاءِ والحذفِ، الأولى الجبرُ، والثانيةُ الاختيارُ. أما الجبرُ فيتبدى في المسألتينِ الأولى، والثانيةِ وما أُلقِيَ بها، ومسألةُ حرفيِ الجرِّ و"الدُّن"؛ أي أنَّ الأصلَ إنما هو اجتماعُ نونِ النسوةِ (الضميرِ)، ونونِ الرفعِ في الأفعالِ الخمسةِ، وكذا اجتماعُ نونِ الرفعِ معِ نونِ الضميرِ، في المسألةِ المُلحقةِ. وفي اقترانِ الأحرفِ الناسخةِ بضميرِ المتكلمِ، ونونِ حرفيِ الجرِّ، ولُدُن معِ نونِ الوقايةِ، معِ الجبرِ في الإدغامِ ههنا. ولا اختيارَ فيه على أصلِ المسألةِ. كما أنه لا اختيارَ في البقاءِ والحذفِ عندَ اقترانِ الأفعالِ الخمسةِ بنونِ التوكيدِ، فاخترالُ الصيغةِ على

سبيلِ الجبر. وما وراء ذلك في مسائلِ الأحرفِ الناسخةِ فاخْتِياراً، وإنْ تَلَجَّحَ بَيْنَ القَلَّةِ والكثرةِ.

ولا بدُّ من التفصيلِ، فاجتماعُ نونِ النسوةِ ونونِ الوقايةِ من بابِ الجبرِ، على أَنَّهُ سُجِّلَ فِيهِ إمكانتانِ: الأصلُ وهي إثباتُ النونينِ المتحرّكتينِ، والقليلُ وهي بقاءُ واحدةٍ. وقد ذهبَ البحثُ إلى أَنَّ هذه النونَ مخففةً من النونينِ لا إحداهما، وقامتْ بوظيفةِ نونِ الوقايةِ، ويمكنُ تمثيلُ ذلك على النحوِ الآتي:

← فليَدْ نِي

فليَنْ + ي ← فليَدْ نِي

← فليَدْ نِي

وفي هذا تخفّفٌ من مقطعينِ إلى مقطعٍ واحدٍ، واختزالُ صوتينِ في صوتٍ واحدٍ.

أمّا اجتماعُ نونِ الرّفْعِ ونونِ الوقايةِ فينتجُ منه ثلاثُ إمكانياتٍ، الصيغةُ المشدّدةُ، وصيغةُ مفكّكةٍ بنونينِ متحرّكتينِ، وإنْ شِئنا بمقطعينِ قصيرينِ، وهما الصيغتانِ الجبريتانِ، وصيغةٌ على خلافِ الأصلِ؛ بنونٍ مخففةٍ من تينِكَ التّونينِ.

وهنا ينبغي التوقّفُ على أشياء في هذه المسألةِ، فالتخفيفُ فيها يتميِّزُ عن غيره من المسائلِ. فبادئاً إنَّ الصيغتينِ المشدّدةِ والمخففةِ تتشعبانِ من المفكّكةِ؛ أي التي بنونينِ. وهذا مبنيٌّ على أصلِ التركيبِ، فهي الصيغةُ الأصيلَةُ، وليست المشدّدةُ هي الأصلُ، ولا المخففةُ ناجمةً منها⁽¹⁾ - كما يُتصوّرُ - بعمليةٍ ميكانيكيةٍ. ولعلّ الذي دفعَ إلى القولِ بتولّدِ الصيغةِ المخففةِ من المشدّدةِ إنّما هو قربُ المشدّدةِ

١. ينظر رأي عبده الراجحي، في أصالة المشدّدة، في اللهجات العربية: ١٥٤.

منها خطأً ونطقاً. والذي يدفع هذا المذهب أن ثمة الكثير من الصيغ المخففة في هذه المسألة لم تُذكر فيها المشددة، ولا يُنصّر عروضاها بذهن الناطق.

فالتخفيف في هذه الصيغة اتخذ صورتين؛ فكما دمجا المقطعين المتماثلين القصير والمتوسط: "ت" "تي": ص ح، ص ح ح في مقطعٍ مديدٍ "تجاجوتي": ص ح ح ص ص؛ ليكون النطق من جهة واحدة، مالا بعضهم إلى اختزال مقطعٍ كاملٍ منها.

ويمكن تمثيل ذلك على النحو الآتي:

← تَجَاوَدِي

تَجَاوَنٌ + ي ← تُجَاوَدِي

← تُجَاوَدِي

وأما ما أُلحق بهذه المسألة نحو: "تجاجوتا" "تقلونا" فهو من الباب نفسه.

← تُجَاوَتَا

← تَجَاوَنٌ + نَا

تَجَاوَنٌ + نَا

← تَجَاوَتَا

وأما "الدن" ففي إضافتها إلى المتكلم إمكانتان أيضاً؛ الأولى المشددة وهي الكثرة الكاثرة؛ لأنّ النون الثانية تُكأة، تُجَبَّرُ بِنَيْتِهَا الضعيفة، والثانية القليلة الاجتزاء بنونٍ مخففةٍ منهما، ويمكن تمثيلها على النحو الآتي:

← لُدُنِي

لُدُنٌ + ي ← لُدُنِي

← لُدُنِي

مع النظر إلى الصيغة الثانية "لُدُنْدِي" على أنها افتراضية، غير منطوقة.

وفي هذا تخففٌ من مقطعين متوسطين إلى مقطعين قصيرٍ ومتوسطٍ.

وأما عن حرفي الجر "مِنْ" و"عَنْ" فمما لا شك فيه أَنَّ النونَ المسماةَ بالوقايةِ تكأةٌ تجبرُ البنيةَ الصوتيةَ لهذين الحرفين، وتظهرُهما في النطقِ جليتين، وتخفيفُهما شاذٌّ يكسرُ هذه البنيةَ^(١)، ولا يُعتدُّ بالشاهدِ المذكورِ الذي لا يُعرفُ أصلُه في تخفيفِهما، صحَّ أم وُضِعَ، وتمثيلُهما - إن صحَّ تخفيفُهما - كتمثيلِ "لُدُنْ".

← مَدِّي

مِنْ + ي ← مَنِّي ←

← مَدِّي

أما اجتماعُ النوناتِ أو تكأفُها لا يكونُ إلا بأسرٍ اثنتين بالتشديد، فأما النقاءُ النونِ المشددةِ في الأحرفِ الناسخةِ مع نونِ الوقايةِ، أو النقاءُ النونِ المشددةِ في الأفعالِ الخمسةِ المؤكدةِ بنونِ الرفعِ فمنَ البينِ أَنَّ الباقيَ إنما هو النونُ المشددةُ، فإنَّ شدةَ سطوعِها في التركيبِ لا تتركُ مجالاً للنخيلِ، والهندسةُ المنطقيةُ، في فكفكةِ النونينِ وتقليبِهما، ليسلمَ المنطقُ اللغويُّ النظريُّ، والخلافُ في المحذوفِ من المُدغمينِ جريٌّ في غيرِ ميدانٍ. وأما ما ذكره الصبَّانُ في "إنَّا": "ولم يقلُّ أحدٌ يُعتدُّ به أَنَّ المحذوفةَ هي الثالثةُ"، فهذا يؤكدُ مدى سَطوةِ القاعدةِ وهيمنتها، ولو قال: ولم يجرؤُ أحدٌ يُعتدُّ به على مخالفةِ المنطقِ النحويِّ أو الصرفيِّ لكانَ كلامُه أقربَ إلى الصوابِ. فهذه الصيغةُ لا تختلفُ عن غيرها إلا في حسابِ المنطقِ النظريِّ، فالباقي ههنا أيضاً المشددةُ، واجتزأ من الضميرِ "نا" بالألفِ، بدلالةِ السياقِ.

١. ينظر: علة مجيء نون الوقاية مع هذين الحرفين، عند زيد القرآلة، في نون الوقاية: ١٤٧.

إمكانتان، الصيغة الكاملة بنوناتها، ولا شك في أنها الصيغة الأصلية،
والصيغة المخففة بسقوط النون الأخيرة، وقد قامت المشددة مقام نون الوقاية،
واستشعرت حركتها، وذلك على النحو الآتي:

← إندِي

إن + ي ← إندِي

← إندِي

ومثلها "إننا"، وإن قامت نون الضمير مقام نون الوقاية، وتمثيلها:

← إندِنا

إن + نا ← إندِنا

← إندِنا

بالتخفيف من النون التي هي جزء من الضمير، والاجتزاء منها بالألف.
وأما اجتماع نون التوكيد الثقيلة ونون الأفعال الخمسة، فليس فيها إلا إمكانية
واحدة، ألا وهي اختزال الضمير، ونون الرفع، وتمثيلها على النحو الآتي:

يكتبون ← يكتبون + ن ← يكتبون

وكأنتها: يكتب + ن ← يكتبون

أي بالتخفيف من مقطع متوسط كامل، وسرعة الوصول إلى غاية التوكيد.
وأما الكلام على نون التوكيد الخفيفة فمحمول على الثقيلة، والرياضة العقلية
التي رأيناها عند سيبويه وغيره لا يمكن أن يعضدها الاستعمال، ولا يستبعد ما
حكاه يونس، على أن تبقى هذه النون ساكنة.

٨: الغائب في هذه النظرية:

وبعد، فالذي غاب عن كل مناقشات النحويين، والصرفيين - على الرغم من جدلهم، وتنظيرهم- في هذه المسائل قضيةً جديرةً بالوقوف، ألا وهي قضية الدلالة. فلم نقع على لفتة واحدة لأيّ منهم في هذه القضية، وما هذا لأنهم نسّوها - فيما أرى- في خضمّ التنظير للباقي والمخوف، بل لأنهم لم يروا للدلالة حظاً في هذه القضية. ولعلّ جلّ أمرهم ما كان يذكره بعضهم -فضلاً عن التخفيف- من مسألة الكراهة، وتعبير الكراهة أكبر من أن يُحيط بهذه القضية؛ ذلك أن التخفيف إمكانية قد يلجأ إليها البعض، لظروف دلالية تقوم على معطيات نفسية، أو سياقية، تُقضي إلى هذا العُدول في التخفيف.

وقد تنبّه الدكتور زيد في بحثه الأنف الذكر إلى هذه المسألة إذ قال: "إن الحذف اللغويّ مظهرٌ من مظاهر العربية، وهذا المظهرُ يسيرُ على نسقٍ يخضع لعللٍ ومسوّغاتٍ يقتضيها السياق والمعنى، ولا يشيعُ الحذف عشوائياً دون مسوّغاتٍ كما يتبادرُ للبعض". وهذه إصابةٌ لكبد القضية.

وبعد مسحٍ حفيّ وقعتُ على نصوصٍ قليلةٍ في التفسير تنبّهت إلى هذه الغائبة، وعلى رأسها لمحةٌ ذكرها القرطبي (ت ٦٧١هـ) في "الجامع"، ولم يُعقب، إذ قال في سورة هود^(١): (مِمَّا نَدْعُونَ) الخطابُ لصالح، وفي سورة إبراهيم (نَدْعُونَنَا)؛ لأنّ الخطابَ للرسلِ صلواتُ الله وسلامه عليهم.

غير أنّ النصّ الفريد في هذا الباب هو ما سجّله الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) في إحدى بصائره، وقد جمّع فيه إلى علة الاستتقال، علتين أخريين، علة دلالية وأخرى

١. القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، دار الشعب، القاهرة: ٥٩/٩.

سياقياً؛ إذ يقول^(١): "قوله: ﴿وَأِنَّا لَفِي شَكِّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٌ﴾ هود: ٦٢، وفي إبراهيم: ﴿وَأِنَّا لَفِي شَكِّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٌ﴾ إبراهيم: ٩؛ لأنه في هذه السورة جاء على الأصل، و﴿تَدْعُونَا﴾ خطاب مفرد، وفي إبراهيم لما وقع بعده ﴿تَدْعُونَا﴾ بنونين؛ لأنه خطاب جمع، حذف النون استتقالاً للجمع بين النونات، ولأنه في سورة إبراهيم اقترن بضمير قد غيّر ما قبله بحذف الحركة، وهو الضمير المرفوع في قوله: ﴿كَفَرْنَا﴾، فغيّر ما قبله في ﴿إِنَّا﴾ بحذف النون. وفي هود اقترن ضمير لم يغيّر ما قبله، وهو الضمير المنصوب، والضمير المجرور في قوله: ﴿قَدْ كُنْتُمْ فِيْنَا مَرْجُوعًا قَبْلَ هَذَا أَتْنَهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ هود: ٦٢، فصحّ كما صحّ."

والتفت الطاهر بن عاشور (ت ١٢٨٤هـ) في "التحرير" إلى دلالة أخرى؛ إذ قال^(٢): "ومن محاسن النكت هنا إثبات نون "إِن" مع نون ضمير الجمع؛ لأن ذلك زيادة إظهار لحرف التوكيد، والإظهار ضرب من التحقيق، بخلاف ما في سورة إبراهيم من قول الأمم لرسولهم ﴿وَأِنَّا لَفِي شَكِّ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ مُرِيبٌ﴾؛ لأن الحكاية فيها عن أمم مختلفة في درجات التكذيب، ولأن ما في هاته الآية خطاب واحد، فكانت "تدعوننا" بنون واحدة، هي نون المنكلم، ومعه غيره، فلم يقع في الجملة أكثر من ثلاث نونات، بخلاف ما في سورة إبراهيم؛ لأن الحكاية هنالك عن جمع من الرسل في "تدعوننا" فلو جاء "إننا" لاجتمع أربع نونات". وقد تنبّه الدكتور فاضل السامرائي إلى هذه القضية أيضاً، ووقف على معاني أخرى في هذه المسألة^(٣).

١. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: محمد علي النجار: ٢٥١/١-٢٥٢.

٢. ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧م: ١١٠/١٢، وينظر: ١٩٨/١٣.

٣. ينظر: السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط ٢، ٢٠٠٢هـ: ٣٢٧/١-٣٢٩.

وتجدُر الإشارةُ ههنا إلى الإحصائية التي سجّلها الشيخ عبدالخالق عُضيمة في سفره الكبير متقصياً أحوال اجتماع الأحراف الناسخة النونية مع نون الوقاية في القرآن الكريم؛ إذ وردت "إني" مئةً وخمسين مرةً، بينما وردت "إنني" سبع مراتٍ. و"أني" سبع عشرة مرة. و"لكني" أربع مراتٍ، ولم ترد "أنني" ولا "لكنني" مطلقاً. ولا بد من دلالة خلف هذه الإحصائية، تنتظرُ التجليّة والكشف، في كلام مُستقل^(١).

أما الأفعال فقد سجّل الشيخ عُضيمة ثلاثة عشر فعلاً من هذا الباب: اجتمعت نونُ الرفعِ وواوُ الجماعةِ مع نونِ الوقايةِ في اثني عشرَ موضعاً، كما اجتمعت نونُ الرفعِ ونونُ التثنيةِ مع نونِ الوقايةِ في موضعٍ واحدٍ. وقد تتبعت قراءتها، فجاءت على النحو الآتي:

سبعة أفعالٍ لم تأت فيها إلا قراءةٌ واحدةٌ بالصيغة المفككة (الأصيلة)^(٢). ثلاثة أفعالٍ جاءت فيها القراءاتُ الثلاث^(٣). فعلٌ واحدٌ قرئ بالفكّ والتشديد^(٤). وفعلٌ قرئ بالتشديد والتخفيف^(٥).

١. وقد سجّل الدكتور رمضان عبدالنوّاب جانباً من هذه الإحصائية، كما نقل نصوصاً في تخفيف النون من المسائل المذكورة في البحث، ينظر: رمضان عبدالنوّاب، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ٣٣: ١٩٩٥-٣٥.

٢. وهي على النحو الآتي: (أثجادرلوثني) الأعراف: ٧١ (يقثلوثني) الأعراف: ١٥٠ (تزيذوثني) هود: ٦٣ (يدعوثني) يوسف: ٣٣ (يعبذوثني) النور: ٥٥ (تدعوثني) غافر: ٤٣.

٣. (أثحاجوثني) الأنعام: ٨٠ وقراءة الفكّ شاذة. (أثمذوثني) النمل: ٣٦، وقراءة الفكّ شاذة. تأمروثني الزمر: ٦٤.

٤. (وتدعوثني) غافر: ٤١، وقراءة التشديد شاذة.

٥. (تبشرون) الحجر: ٥٤.

وأياً كان موقفنا من هذه الدلالات فإنها تمثلُ وجهاً غائباً عندَ كلِّ مَنْ ناقشَ هذه المسائلَ - فيما وقعتُ عليه - من نظريةِ البقاءِ. ومما لا شكَّ فيه أيضاً أنها مسألةٌ تحتاجُ إلى وقفةٍ متأنيةٍ لتبيينِ وجوهِ الدلالةِ فيها، ودراسةِ معطياتها، في هذه القضيةِ، دراسةً تضيءُ الكثيرَ مما يقفُ خلفَ هذا التخفيفِ الذي يلجأُ إليه الناطقُ.

خلاصة وخاتمة:

وبعد، فعلى الفرض الذي نهضَ منه هذا البحثُ ألا وهو أن دراسة العربية تقومُ على طائفةٍ من النظرياتِ المتعاضدة، تشكلُ النظريةَ الكليةَ الكبرى لهذه اللغة، فقد تعيَا البحثُ الوقوفَ على نظريةٍ من هذه النظرياتِ، ألا وهي نظريةُ البقاءِ، تلكَ التي تماهتْ في نظريةِ الحذفِ. وحاولتُ ما استطعتُ أن أشكَلَ لها كياناً يُناظرُ ويوازنُ كيانَ نظريةِ الحذفِ. وقد تناولتُ فيها جانباً من مسائلِ الخِلفةِ والبقاءِ في التقاءِ النوناتِ. أودَعوا فيها كثيراً من حُججهم، وعِلَلهم، ومصطلحاتهم، وهي، بعدُ، نظريةٌ مستخلصةٌ من مذهبهم المنعكسة في نظريةِ الحذفِ، وقد بيّنَ البحثُ مفهومَ هذه النظريةِ التي قامتْ عليها هذه الدراسةُ، والحدَّ الذي يَفصلُها من نظريةِ الحذفِ. وقد أفرَدَ البحثُ باباً لتسجيلِ عللِ النحويينَ، بعدَ كلِّ مسألةٍ من مسائلهِ، ثم أنشأَ باباً ذَكَرَ فيه مصطلحاتِ النحويينَ بعامَّةٍ في هذه النظريةِ، تصریحاً أو تلميحاً.

وانتهى إلى نقدِ الأسسِ التي قامتْ عليها هذه النظريةُ في مسألةِ تخفيفِ النونِ في المسائلِ المذكورة، وتشظيتها بين القيمِ النحويةِ والصرفيةِ والصوتيةِ، وأسسَ لنظرٍ جديدٍ متماسكٍ في قضيةِ البقاءِ، في المسائلِ التي طرحها البحثُ، مبنيٌّ على القيمةِ الصوتيةِ التي تنتجُ عن التقاءِ هذه النوناتِ، والذي ينبغي أن يُتخذَ رائراً في هذه المسائلِ، خلاصتهُ أن النونَ الباقيةَ من النونينِ، إنما هي نونٌ مخففةٌ من تينك النونينِ، وليستْ إحداهما، فهما صوتانِ اختزلاً في صوتٍ واحدٍ. وإلا فلن يَنْتهي الجدلُ في هذه القضيةِ. كما ذهبَ البحثُ إلى أن الأصلَ في بنيةِ الأفعالِ الخمسةِ المقترنةِ بنونِ الوقايةِ إنما هي البنيةُ المُفككةُ، ثم انشعبتْ هذه البنيةُ - تجنباً لتوالي المتلينِ - على صورتينِ؛ ليكونَ النطقُ من جهةٍ واحدةٍ، المشددةِ والمخففةِ. وردَّ

البحث أن تكون المخففة قد نجمت من المشددة، بناءً على الاستخدام اللغوي لهذه
البنى.

وقد ميّزَ البحثَ بينَ مفهومينِ من هذا التخفيف؛ مفهومَ الجبر، ومفهومَ
الاختيار، ليضع المسائلَ في حيزها الصوتي التركيبي.

أما تكاثف النونات فلا يكون إلا أن تُحطَمَ اثنتانِ منهنَّ بالتشديد، ويكونُ
البقاءُ في هذه المسألةَ للمشددة، وقد بيّنَ البحثُ قيمةَ هذا التشديدِ وسُطوعه في هذه
النظرية. وضربَ البحثُ صفحاً عن كلِّ تعليلاتٍ وتحليلاتٍ اللغويين، وما بُنيَ
عليها من فككفةٍ للصيغ التي وقعَ فيها التخفيف، بلغةٍ هي أقربُ للمنطقِ منها إلى
طبيعةِ اللغة، وجعلَ النظرَ واحداً في هذه المسائلِ.

وبعدُ، فلعلَّ هذا نهجٌ يفتحُ للدارسينَ باباً، لم يكن غائباً عنهم غياباً تاماً، بل
كانَ يختلطُ بغيره، ممّا يُضيقُ معالمه. ولئن تناولَ هذا البحثُ جزءاً يسيراً من نظريةِ
البقاء، وجزءاً يسيراً أيضاً من مسائلِ البقاءِ في حرفِ أو صوتِ النونِ، فإنَّ ثمةَ
قضايا أخرى كثيرةٌ يمكنُ درجُها وتناولُها تحتَ هذه النظريةِ، نحواً، وصرفاً،
وصوتاً، بل ودلالةً. والوصولُ فيها إلى مسالكِ الفكرِ اللغويِّ لدى القدماءِ، وتقويمه
إنَّ استلزمَ ذلك.

والله الموفقُ من قبلُ ومن بعدُ.

المصادر والمراجع

- الأُخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: هدى قزاعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠.
- الأَبْذي علي بن محمد، وشرح الجزولية، تحقيق: سعد حمدان الغامدي (رسالة مخطوطة).
- الإِستِرابَادي، الرضي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، ط ١، ٢٠٠٠.
- الإِستِرابَادي، رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، شرح الرضي على تصحيح وتعليق يوسف عمر، جامعة قاريونس، ١٩٧٨.
- الأَلُوسي، محمود شكري، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.
- الأَنْباري، أبو البركات، عبدالرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، دمشق.
- الأَنْطَاقِي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط ٣.
- ابن إِيَّاز، جمال الدين الحسين بن بدر، قواعد المطارحة في النحو، تحقيق: يس أبو الهيجاء، وشريف النجار، وعلي الحمد، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١١.
- ابن بابشاذ، الطاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق: خالد عبدالكريم.
- ابن بري، عبدالله، شرح شواهد الإيضاح، تحقيق: عيد درويش، ومحمد علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٥م: ٢١٣.

- البغدادي، عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب ألباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخاني، ط ٤، ١٩٩٧.
- تيمور، أحمد، السماع والقياس، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط ١، ٢٠٠١.
- ثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر.
- الثمانيني، عمر بن ثابت، القواعد والفوائد، تحقيق: عبدالوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣.
- الجرجاني، عبدالقاهر، شرح المقتصد في الإيضاح، كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢: ١١٣٠-١١٣١.
- ابن جنّي، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط ١، ١٩٨٥.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، العراق، ١٩٩٩.
- المنصف، أبو عثمان، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وزارة المعارف، القاهرة، ط ١، ١٩٥٤: ٣٣٨/٢.
- المنصف، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٩.
- ابن الحاجب، أبو عمرو، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمّار، عمّان.

- حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف: ٢٨٤/١.
- ابن حمدون، حاشية ابن حمدون على شرح المكوّدي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣.
- أبو حيّان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب: تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي.
- والبحر المحيط، تحقيق: عادل عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، دار القلم دمشق.
- ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، ومختصر في شواذ القرآن، مكتبة المتنبّي، القاهرة.
- إعراب القراءات السبع وعلها، تحقيق: عبدالرحمن بن عثيمين، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٢.
- الخوارزمي، القاسم بن الحسين، التخمير، شرح المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٠.
- الدقر، عبدالغني، معجم قواعد العربية في النحو والتصريف، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٩٩٣.
- الدلائي، محمد بن أبي بكر، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: مصطفى العربي.
- الدماميني، محمد بن أبي بكر، وشرح الدماميني على مغني اللبيب، تعليق: أحمد عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.

- الدميّاطي، شهاب الدين، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨.
- ابن الدهان (ت ٥٦٩هـ)، أو محمد سعيد بن المبارك، الغرة في شرح اللمع، تحقيق: فريد السليم، دار التدمرية، الرياض، ط ١، ٢٠١١.
- الراجحي، عبده، التطبيقات المصرفية، دار النهضة العربية، بيروت.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦.
- الرضي، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، (طبعة بولاق): ٤٥٤/٢.
- الزجاج، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٨.
- الزمخشري، محمد بن عمر، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ابن زنجلة، عبدالرحمن بن محمد، وحجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢.
- السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر، عمان، ط ٢، ٢٠٠٢هـ.
- ابن السراج، أبو بكر، الأصول في النحو، محمد بن سهل، عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٨.
- ابن أبي سعيد السيرافي، يوسف، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي سلطاني، مطبعة الحجاز، دمشق، ١٩٧٦.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.

- سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط ٣، ١٩٩٨.
- السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد مهدي، وسيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨.
- ضرورة الشعر، تحقيق: رمضان عبدالنوّاب، دار النهضة العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٥.
- السيد، أمين، تصريف الفعل، مكتبة الشباب.
- السيد، عبدالحميد، المُغني في علم الصرف، دار صفاء، عمان، ط ١، ٢٠٠٩.
- ابن سيده، أبو الحسن، علي بن إسماعيل، المخصص (اشتقاق أسماء الله عزّ وجلّ)، تحقيق: خليل جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٩.
- السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المكتبة التوفيقية، مصر، عبدالحميد هنداوي.
- بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المكتبة العصرية، لبنان، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم: ٣٦٦/٢.
- الأشباه والنظائر: تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، ط ٣، ٢٠٠٣.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية والتراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ٢٠٠٧.
- شاهين، كمال، نظرية النحو العربي القديم، دراسة تحليلية للتراث اللغوي العربي، من منظور علم النفس الإدراكي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢.
- ابن الشجري، هبة الله بن عليّ، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي.

- الشنتمري، الأعلم، تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب، في علم مجازات العرب، تحقيق زهير سلطان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٩٢.
- الصبان محمد بن علي، حاشية الصبان، على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
- الصيمري، أبو محمد، عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢.
- الضبي، محمد بن يعلى، المفضليات، تحقيق: أحمد شاكر، وعبدالسلام هارون، ط٦، بيروت، لبنان.
- ابن أبي طالب القيسي، مكّي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
- ابن عادل الدمشقي، أبو حفص عمر بن علي الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م، ط١.
- ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتلوين، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧.
- ابن العبد، طرفة، ديوانه، اعتنى به عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.
- عبدالنواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٥.

- أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق: فؤاد سزكين، مكتبة محمد الخانجي، مصر.
- عبدالدايم، محمد عبدالعزيز، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٦: ٣٣.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق: أحمد الجواربي، وعبدالله الجبوري، ط ١، ١٩٧٢.
- وضرائر الشعر، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م.
- ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي: ٩٦/١، وشرح الألفية: ١١٦/١.
- عضيمة، محمد عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.
- ابن عقيل، وشرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق: محي الدين عبدالحميد.
- العكبري، أبو البقاء، محب الدين عبدالله بن الحسين، واللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٥.
- إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد عزوز عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٩٦.
- مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير حلواني، دار الشرق العربي، ط ١، ١٩٩٢.
- عمر، أحمد مختار، وآخران، النحو الأساسي، ط ١، ١٩٨٤، دار السلاسل، الكويت: ٢٩.

- الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط ٢٨، ١٩٩٣.
- الفارسي، أبو علي، الحسن بن عبدالغفار، الحجّة للقراءات السبع، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٩٨٤.
- الشيرازيات، تحقيق: حسن هندأوي، كنوز إشبيليا، السعودية، ط ١، ٢٠٠٤م.
- الإغفال، وهو المسائل المصلّحة من كتاب "معاني القرآن وإعرابه للزجاج"، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: عبدالله الحاج إبراهيم.
- التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي، ط ١، ١٩٩٠.
- الفراء، يحيى بن زياد، معاني القراء، تحقيق: أحمد نجاتي وآخرين، دار السرور، لبنان.
- فرستينغ، كيس، ملامح يونانية في الفكر اللغوي العربي، ترجمة: محمود كناكري، عالم الكتب الحديث، الأردن، إريد، ط ٩١: ٢٠٠٣، ٢.
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: محمد علي النجار.
- القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، دار الشعب، القاهرة.
- القزاز القيرواني، محمد بن جعفر، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: رمضان عبدالنواب، وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت.
- القيسي، أبو علي، الحسن بن عبدالله، شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٨٧.

- الكرمانى، رضى الدين، محمد بن أبى نصر، شواذ القراءات، تحقيق: شمران العجلى، مؤسسة البلاغ، بيروت، لبنان.
- ابن مالك، جمال الدين، شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٩٩٠.
- شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٢.
- المالقى، أحمد بن عبدالنور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢.
- المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، ١٩٩٤.
- ابن مجاهد، أبو بكر، أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- المرادى، ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١.
- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
- مكرم، عبدالعال سالم، تطبيقات نحوية وبلاغية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٢.
- الملح، حسن، التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٢.
- ناظر الجيش، محب الدين، محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (شرح التسهيل)، تحقيق: علي فاخر وآخرين، دار السلام، مصر، ط١، ٢٠٠٧.

- ابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠: ٤٤.
- النجار، عبدالعزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مطبعة السعادة، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٣.
- النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق: الدكتور زهير زاهد، عالم الكتب، ط ٣، ١٩٨٨.
- الهاشمي، أحمد، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت: ٨٦.
- ابن هشام، أبو محمد، عبدالله جمال بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين، دار الجيل، بيروت، ط ٥، ١٩٧٩.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك وآخرين، دار الفكر، دمشق، ط ٦، ١٩٨٥.
- ابن ولاد التميمي، أبو العباس أحمد بن محمد، دفاع ابن ولاد في الانتصار لسبويه على المبرد، تحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٦.
- ابن يسعون، يوسف بن بيقى، المصباح لم أعتَم من شواهد المصباح، تحقيق: محمد الدعجاني، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ٢٠٠٨.
- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب.

المقالات:

١- زيد، القرآنة، نون الوقاية: التسمية والوظيفة اللغوية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد (٤)، العدد (٤)، تشرين الأول، ٢٠٠٨: ١٥٢.